الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ حديث

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث

النشاط الفلاحي في الجزائر خلال العهد العثماني (1519 – 1830)

من إعداد الطالب:

- سعود بن مقيدش .

إشراف الأستاذة:

– د– رشيدة شدري معمر .

لجنة المناقشة:

الأستاذ (ة) ..... رئيسا

الأستاذ (ة) ..... مشرفا

الأستاذ (ة) ..... مقررا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

الشكر والعرفان

{.....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضا هو أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين}. الآية 19من سورة النمل

بسم الله نبتدئ وإليه ننتهي وعليه نعول فيما نرتجي، ونستهل بالحمد الله الذي ليس لقضائه دافع ولا لعطائه مانع ولا كصنعه صنع صانع وهو الجواد الواسع، والسلام على من خصه بالنبوة سيد الأنام أبي القاسم محمد (صلى الله عليه وسلم)وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وبعد إنهاء هذه الدراسة أجد في نفسي ومن دواعي الوفاء والعرفان أن أتقدم بالشكر المقرون بالتقدير الكبير إلى أستاذتي الدكتورة شدري معمر رشيدة ليس لقبولها الإشراف على هذه الدراسة فحسب، وإنما لأخلاقها العالية وعلمها الغزير وسعة صدرها الواسعة فضلاً عن التوجيهات السديدة والجهد والمتابعة الحثيثة في إتمام هذه الدراسة.

كما ويشرفني أن أتقدم بفائق شكري وتقدري إلى السادة أعضاء اللَجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها وإبداء ملاحظاتهم السديدة داعياً من الله عز وجل أن يحفظهم ويرعاهم.

ومن دواعي الاحترام والاعتزاز أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ سعداوي مصطفى لأخلاقه العالية والجهد الذي يبذله في إطار العلم.

ختاماً أقدم شكري وتقديري إلى كل من مديد العون والمساعدة في معلومة أو نصيحة داعياً من الله العلي القدير أن يوافق الجميع في طريق العلم والمعرفة.

إهداء:

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيراتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما

الله وأدامهما نورا لدربي.

لكل العائلة الكريمة كل باسمه كل بمقامه وإلى إخوة وأخوات وإلى بنات

أختي لهما

جزيل الشكر أميرة قاسمي ودنيا و الى زوجة أخي

ولا أنسى ذكر الأخوة الكرام: محفوظي فؤاد وعبد الرشيد بن سديد وأسامة

مزهود، رياض بن عيسى.

وإلى قسم التاريخ وجميع دفعة 2021م.

جامعة أكلي محمد أو الحاج، البويرة.

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل

من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي.

قائمة المختصرات:

تح	تحقيق
تر	ترجمة
تص	تصدير
تع	تعليق
ج	جزء
ص	الصفحة
ط	الطبعة
م	ميلادي
مج	مجلد
مرا	مراجعة
هـ	هجري

مقدمة

عرفت الجزائر خلال العهد العثماني نشاطا اقتصاديا متنوعا، سواء من خلال الإنتاج الفلاحي أو من خلال الصناعات والحرف، والمبادلات التجارية الداخلية والخارجية، وهذا منذ القرن 16م، حيث شهدت الأوضاع الاقتصادية تطورا ملحوظا، بعدما عانت لفترة طويلة من التقهقر نتيجة الاضطرابات الداخلية، والتحرشات الاسبانية.

وبما أن المجتمع الجزائري كان مجتمعا فلاحيا بالدرجة الأولى، حيث أن أغلب سكان الأرياف كانوا يمارسون الفلاحة، وكان الإنتاج من أجل تلبية حاجيات الأفراد بالدرجة الأولى ثم بعد تحقيق الفائض. فأراضيها الشديدة الخصوبة جعلت المنتوجات متنوعة، أغلبها موجه للاستهلاك المحلي والباقي يصدر خاصة الحبوب.

وبغية إبراز الواقع الفلاحي الجزائري في الفترة العثمانية جاء موضوع **النشاط الفلاحي في الجزائر خلال العهد العثماني (1519م_1830م)** . وكان اختيار هذا الموضوع نابع من دوافع ذاتية تمثلت في :

_ميولنا الشخصي إلى المجال الفلاحي .

_الرغبة في التعرف على وضع النشاط الفلاحي و الخيرات التي تسخر بها الجزائر خلال فترة الحكم العثماني.

الموضوعية:

___إهمال الباحثين للمجال الاقتصادي وخاصة الجانب الفلاحي واهتمامهم بالمجال السياسي والعسكري بكثرة ، فهذا الموضوع من المواضيع التي لم تعطى لها الأهمية الواسعة لدراستها وهو ما جذبني شخصيا للاهتمام بدراستها والتعمق فيها..

أهمية الدراسة:

كان الهدف من هذه الدراسة معرفة ابراز نوع الملكيات الزراعية وإنتاجها الفلاحي وطرق استغلالها والضرائب التي خضعت لها سواء كانت شرعية أو مستحدثة وكذلك العوامل التي أثرت على المجال الفلاحي.

ومن أجل التعرف على الوضع الفلاحي في ظل الحكم العثماني تمحورت إشكالية البحث حول واقع الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الحكم العثماني(1519م_1830م)

ومن خلال الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية وهي :

_ماهي طبيعة الملكيات وكيفية استغلالها؟

_ما هي العوامل التي أثرت على الإنتاج الزراعي؟

- ماهي أهم الضرائب التي خضع لها الإنتاج الفلاحي:

المنهج المتبع:

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي الوصفي من أجل تحليل وتمحيص ووصف الواقع الفلاحي.

ولإثراء الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع وهي كالتالي:

_**كتاب المرآة:** لحمدان خوجة الذي كان أحد موظفي الإدارة العثمانية وقد ساعدنا بدوره لمعرفة بعض الجوانب حول النشاط الملكيات وطبيعة الاراضي بسهل متيجة.

مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار:المحققة من طرف المؤرخ والكاتب أحمد توفيق المدني ، حيث تعتبر هذه المذكرات من أهم المصادر المحلية العربية العامة التي دونت لحقبة من تاريخ الجزائر العثماني، حيث ساعدنا في التعرف على نظام الدنوش الذي كان يتم بعد جباية الضرائب المفروضة غالبا في المقاطعات على النشاط الفلاحي.

مذكرات وليام شالر وشلوصر: التي أعطتنا نبذة الحياة الاقتصادية في الجزائر

أما كتاب الجزائر في التاريخ العثماني ج4 للدكتور ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: وهو مرجع معتمد عليه لأنه متخصص في مجال الاقتصاد.وكذلك اعتمدنا على عدة كتب للدكتور ناصر الدين سعيدوني التي اهتمت بالوضع الاقتصادي في الجزائر .

الصعوبات:

وبدون شك فإن محاولات البحث في هذا الموضوع لا تخلو من الصعوبات حيث سجلنا البعض منها:

_ضيق الوقت وقلة المصادر.

_تشابه المراجع في مضامينها .

_صعوبة اطلاعي على المصادر الأجنبية وذلك لعائق اللغة.

ولا نجاز هذا العمل ، إتبعنا خطة بحث تضمنت مقدمة و ثلاث فصول وخاتمة التي ضمنت النتائج المتواصل إليها ..

الفصل الاول: جاء تحت عنوان الملكيات الزراعية والإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال العهد العثماني وقد قسم إلى مبحثين تناولنا فيهما أنواع الملكيات الزراعية وطرق استغلالها تناولنا فيه البايلك والملكيات المشاعة والملكيات الخاصة ثم أراضي الوقف (الحبس)وتليها أراضي الموات. إضافة إلى الإنتاج الزراعي .

الفصل الثاني: خصصناه لطرق استغلال الأراضي الزراعية والضرائب المفروضة عليها وجاء في مبحثين ، حيث تناولنا بالدراسة الأدوات المستعملة وطريقة تحضير التربة ونظام الري في الفترة المدروسة وكذلك طريقة استغلال أراضي البايلك عن طريق نظام الخماسة والتويزة والحكور ثم أراضي الملك (الخواص) ،أراضي الوقف(الأحباس).إضافة إلى الضرائب الزراعية سواء كانت فيه ضرائب شرعية من زكاة وعشور أو ضرائب مستحدثة.

الفصل الثالث:

فقد تطرقنا فيه للعوامل المؤثرة على الإنتاج الفلاحي سواء كانت عوامل طبيعية تمثلت في الجفاف، الزلزال، الجراد، المناخ، الفيضانات أو عوامل صحية من طاعون وأوبئة أما كما تناولنا العوامل السياسية والتي تمثلت في سياسة الحكام وكذا الثورات التي شهدتها الفترة المدروسة علاوة عن هذا ذكرنا الأساليب والأدوات التقليدية المستعملة.

وفي الأخير أرجو أن أكون قد وفقت في إعطائكم صورة تقريبية عن موضوع بحثي هذا.

الفصل الأول : ملكيات الأراضي الزراعية والانتاج الفلاحي

المبحث الأول : ملكيات الاراضي الزراعية

المبحث الثاني : الإنتاج الفلاحي

المبحث الأول : ملكيات الأراضي الزراعية :

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني تطورا وإهتماماً كبيراً بالنشاط الفلاحي . فالأرض خلال تلك الفترة كان لها تأثير كبير على النشاط الإقتصادي وإرتباطه مباشرة بالمحاصيل الزراعية ، وذلك نظرًا للمناخ الطبيعي الذي يسودها وطبيعة التربة الخصبة الصالحة للزراعة والموقع الجغرافي الذي كانت تتموقع به فذكرت بعض المصادر ان السهول الواسعة وبالأخص سهول متيجة التي تعد من اجمل الأراضي وأوسعها في العالم والأكثر إستغلالا للزراعة تمتد على مساحة قدرت تقريبا بحوالي 330 ميلاً مربع.

لقد كان المجتمع الجزائري خلال تلك الفترة مجتمعا ريفيا من الدرجة الأولى يعيش على إستغلال الأرض بنسبة 90 _95 % في حين قدر سكان المدن بنسبة 5%من مجموع السكان.[1] وقد كانت لملكية الأرض أهمية كبيرة، حيث حددت العلاقة السائدة بين المجتمع والإدراة من جهة وبين أفراد المجتمع فيما بينهم من جهة أخرى. فالنشاط الزراعي بمثابة المورد الرئيسي لمعظم سكان الجزائر تحكمت فيها طبيعة الملكية وكيفية إستعمال تلك الأراضي وأثرت فيها عوامل مختلفة ومن أهم الملكيات الشائعة في العهد العثماني بالجزائر الملكية الخاصة وملكية الدولة والأراضي المشاعة أو الموقوفة.[2]

1_ أنواع ملكيات الأراضي الزراعية:

1_1 الملكيات خاصة : تتواجد في ضواحي المدن وهي ملكيات تشبه إقطاعية و أراضي تعود ملكيتها للأفراد عن طريق الإستغلال لفترة طويلة أو الشراء أو الإستصلاح وتكون ذات

[1] _محمد العربي الزبيري.التجارة الخارجية للشرق الجزائري من(1792_1830م) الجزائر ط2 ،1984ص57.

[3] _عبد الجليل رحموني إهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية.(1520_1830)مذكرة لنيل شهادة ماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر سيدي بلعباس (1435هـ_1436هـ)(2014_2015).ص132.

نمط إستغلال زراعي أكثر منه رعوي [1] ولصاحبها حق التصرف فيها بيعاً أو إهداءاً أو تركها للورثة .[2] إتصفت بعدم الإستقرار وبصغر المساحة نظراً لخضوعها للحكم الوراثي والبيع والشراء وتعرضها في بعض الأحيان إلى المصادرة والحيازة من طرف الحكام بسبب وقوعها في المناطق الجبلية المكتظة بالسكان وبجانب المدن حيث يكثر الإقبال على إمتلاكها من طرف سكان المدن وموظفي الدولة خاصة الملكيات الواقعة بين مدينة الجزائر وقسنطينة ووهران التي أصبحت ملك لبعض الأتراك والكراغلة.[3] فلملكيات الواقعة قرب المدن عرفت بإسم الفحوص والتي غالباً تكون بساتين للخضر والفواكه مع بعض الحبوب يمتلكها موظفو الدولة والأعيان والقناصل والصناع والتجار ... أما بالأرياف فتقع في المناطق الجبلية[4] .

وكانت الملكيات الخاصة بمنطقة قسنطينة تشمل على 11,25 هكتار يشتغل منها 9000 هكتار لإنتاج الحبوب و4000هكتار لإنتاج الخضر والفواكه ،وتأحذ منها الدولة حوالي 20,762 هكتار قيمة الحبوب في تشكل ضريبة العشور والزكاة أما الملكيات الزراعية الخاصة بايلك التطري فكانت تمد الدولة سنوياً 1330 حمولة حمل بمثابة الزكاة والعشور.[5]

إن معظم الفئات التي كانت تشغل بالملكيات الخاصة غالبتها من فئة الفلاحين الأجراء والأسرى الذين يتعرضوا للإستغلال و الأمر من طرف المالكين، ومن بينهم نجد حمدان خوجة الذي كانت عائلته من مالكي أراضي الفحص بحيث يصفهم بالكسل والخيانة والحقد [6].

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية ، ص 202،203.

[2] – ناصر الدين سعيدوني ،دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ط1، 2001 ص 52.

[3] _ نفسه ، ص 80.

[4] – نفسه ، ص 52–53.

[5] _ناصر الدين سعيدوني /المهدي البوعبدلي ،الجزائر في تاريخ العهد العثماني ،ج4 منشورات المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1984،ص51.

[6] –ناصر الدين سعيدوني ،دراسة تاريخية في الملكية والجباية ، ص81.

2_1 ملكية أراضي البايلك*: كانت ملكيات البايلك بالشرق الجزائري تعرف بالعزل** وهي متنوعة حسب طبيعة تصرف البايلك فيها ، أما بدار السلطان فقد عرفت بأحواش البايلك وقد توزعت على 13 مزرعة كبيرة ، تضم كل منها العديد من الحيوانات . تتربع أراضي البايلك على مساحة قدرت ب 129000هكتار تتواجد معظمها بالمتيجة والساحل ب 98 ملكية على مساحة 230 هكتار منها 26 ملكية موجودة بدار السلطان ومنها 11 مزرعة أو حوش في كل من وطن بني موسى ووطن الخشنة و 10 بوطن بني خليل[1] .

أما بايلك الغرب في وهران قدرت ب11,260 هكتار تقع أغلبها بسهول تقع قرب المدينة ، أما بالنسبة بالنسبة لبايلك الشرق فقد إمتدت على مساحة تقدر ب 600 ألف هكتار .[2] وتفرعت كالتالي:

آ)_العزل الجبري(الجوابرية): يشمل أكبر جزء من أراضي البايلك عمل على توسيع مساحتها كل من صالح باي وأحمد باي يقوم بإستغلالها موظفي الدولة وبعض قبائل وأعيان البلد يقوم بإستغلالها الفلاحون مقابل كراء سنوي يعرف بالحكور. وحدد قدره ب10 ريالات وصاع أخر من القمح وصاع أخر من الشعير للجابدة*** الواحدة، أي حوالي 20 ريالات وهو ما يعادل بنسبة 50% من كمية المحصول.[3]

---

*_البايلك : كلمة تركية تعني الامارة او "اللواء"ولم تعرف بها منطقة الشرق الجزائري الا في العهد العثماني.(أنظر جميلة معاشي ، ص 13).

**– العزل : هو التنحي أو التخلي وبهذا تحصل الدولة عاى فوائد من أراضي البايلك التي تختلف حسب وسائل الإنتاج المعتمدة فقد يتم إستغلال الأراضي من طرف الدولة تتبع نظام الخماسة أو بطريقة غير مباشرة حيث تنفع الدولة من أراضيها من خلال كرائها (أنظر ناصر الدين سعيدوني ، دراسة في الملكية والجباية ، ص 52).

[1] –سعاد العقاد ، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية بالجزائر ،(1549–1830م)، دار السلطان نموذجا ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران 2014،

[2] _ ناصر الدين سعيدوني، دراسة تاريخية في الملكية ، مرجع سابق ،ص82.

***_الجابدة :مساحة من الأرض الزراعية يقوم بحراثتها ثوران ،وتختلف في مساحتها حسب طبيعة الأرض .

[3] _فلة القشاعي ،النظام الضريبي بالريف القسنطيني اواخر العهد العثماني (1771–1837)،رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث ، تحت اشراف الأستاذ ناصر الدين سعيدوني 1989–1990م،ص99.

ب)_عزل العزيب: وهي عبارة عن أراضي منحت لبعض القبائل الرحل من أجل تربية قطعان مواشي البايلك (عزيب)[1] وتعود فوائدها للبايلك, والتي قدر عددها أيام أحمد باي بما لا يقل عن 300 بقرة و300 بغل وعدة آلاف من الماشية وقد وسع بعض البايات في منح عزل العزيب* لبعض الموفون الذين يلجؤون لتسخير قبائل الراعية الراغبة في خدمة الأرض وتربية المواشي. مقابل الإعفاء من دفع الضرائب أو تخفيفها والإستفادة من حليب الماشية ومن أهم القبائل التي أقرت على عزل الغريب أولاد سيدي يحي و بوطالب.

ج)_عزل الجبل:عبارة من ملكيات إنتزعت بالقوة من القبائل الجبلية..وأصبحت ملك للبايلك ومنحت لبعض العائلات ورجال الدين مقابل خدماتهم للبايلك.[2]

د)عزل السهول:منحت هذه الأراضي لفئة من القبائل المستقرة بسهول البايلك التي كلفت بجميع الضرائب وقد عرفت هذه الفئة ب"الدوآوير **"[3].

3) ملكيات مشاعة: هي عبارة عن أراضي العرش يقوم بإستغلالها معظم أفراد القبيلة كل حسب قدراته ولكن في معظم الأحيان تقدم للفقراء، وإذا كان أحد من أفراد القبيلة يستطيع العمل ولكن ليست له الإمكانيات فإنه يشترك مع غيره أو يطلب إعانة من أقربائه الأغنياء. حتى لا يظطر للإشتغال لدى مالك من قبيلة أخرى...فكان يعد عيباً تخشاه القبيلة في تلك الفترة[4]. وللأفراد المشتغلين بها حق الإنتفاع بجزء من مردودها العيني أو النقدي دون حق

---

[1] – جميلة معاشي ، الأسرة المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـ (16م) إلى 13هـ (19م)، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2014م ، ص184.

*– العزيب : كلمة محلية تعني قطيع الغنم وأصبحت تطلق على عملية الترحال من مكان إلى آخر لرعي الغنم ، وعزل العزيب يعني الإقطاع الذي يمنح للقبائل الرحل لفترة محدودة (أنظر جميلة معاشي ، ص 184).

[2] _فلة القشاعي المرجع نفسه ص 101.

[3] جميلة معاشي ، المرجع نفسه ، ص 184.

[4] _محمد العربي الزبيري ،المرجع السابق ص 59.

التصرف فيها لأنها تمثل ملك مشاع ولا يحق لشخص بمفرده التصرف فيه ،هذا النوع كان من الأراضي منتشراً في عهد الأتراك[1].

4)أراضي الوقف: إنتشر في أواخر العهد العثماني و هذا النوع من الأراضي الموقوفة حبست من أجل أعمال خيرية حيث تركزت بالقرب من المدن الكبرى و أصبحت تشكل ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة للمناطق الخاضعة مباشرة للبايلك[2] حيث بلغت نسبة الأراضي الموقوفة قبل الإحتلال الفرنسي 1830م أكثر من 1600 ملكية، تختلف من حدائق وبساتين ومزارع. ففي الجزائر أصبحت أراضي الوقف تستحوذ على ما يزيد على نصف الأراضي المستغلة زراعيا[3].

5)_ أراضي الموات: هي معظم الأراضي التي تركت دون إستغلال وهي أراضي غير صالحة للفلاحة رغم إمكانية إحياءها وإمتلاكها والإنتفاع منها إلا أن سكان الأرياف لم يكونو يقبلون إستثمارها أواخر العهد العثماني الذي عرف إنتشار كبير لهذا النوع من الأراضي لإستنفار العديد من السكان من ممارسة الفلاحة. بحيث تحولو معظمهم أفراد القبائل من ممارسة الفلاحة إلى إمتهان نشاط الرعي[4].

---

[1] _حوشين كمال ، إشكالية العقار الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006-2007م ، ص 35.

[2] -ناصر الدين سعيدوني /البوعبدلي ، المرجع السابق ، ص 53.

[3] _محمد دادة ، الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية ، عدد 8-7 1433هـ-1434هـ /2012-2013م ، ص150.

[4] _عبد الجليل رحموني ،المرجع السابق، ،ص ص133-134.

المبحث الثاني:الإنتاج الزراعي والحيواني :

آ) **الإنتاج الزراعي:** بعد دراستها لملكية الأراضي تتطرق في هذا المطلب إلى مناقشة الإنتاج الزراعي وتوزيعه وأهم المحاصيل.

كان المجتمع الجزائري مجتمع فلاحي خلال العهد التركي[1]. حيث نجد بعض الأراضي تنتج من أجل السوق فقط كما هو الحال في مدينة الجزائر والأراضي المحيطة بالمدن التي خصصت لإنتاج الخضر والفواكه. لكن في الواقع هي تنتج من أجل إشباع حاجيات أفراد العائلة. أما السوق فيأتي في المرتبة الثانية. يرتبط بتحقيق الفائض والحصول على منتجات صناعية أو زراعية ليست من إختصاص الفلاحين[2].

لقد ساعد تنوع التضاريس والمناخ وخصوبة الأراضي على وفرة العديد من المحاصيل الزراعية. فقد خصصت كل منطقة بإنتاج نوع معين من الزراعة، وذكرت بعض المصادر أن القمح الجزائري كان من أهم المحاصيل، لما تميزت به من جودة تنافس محاصيل الدول الأجنبية في الأسواق العالمية. وقد أكد ذلك القنصل الأمريكي في الجزائر" shaler" بقوله "وهذا القمح مشهوراً في الأسواق الإيطالية ويفضلونه على جميع أنواع القمح الأخرى بسبب جودته"[3].

وعليه فقد توفرت الجزائر خلال الفترة العثمانية على إنتاج محاصيل زراعية متعددة منها:

آ) **الحبوب:** تميزت الزراعة في السنوات الأخيرة من القرن 18م وحتى عام 1815 بإنتاجها الوفير مما يسمح للبايلك بتصدير 150 ألف شحنة عام 1708 من موانئ الأيالة، بينما السنوات الأخيرة من العهد العثماني ما بين(1816_1830) فتميزت هذه الفترة بقلة الإنتاج ورداءة المحصول الذي لم يعد يتجاوز عشية الإحتلال 7,500,00 قنطار[4].

---

[1] _ناصر الدين سعيدوني /المهدي البعبدلي ،المرجع السابق ص 57.

[2] _صالح عباد ،الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830) ط1،دار الهومة للنشر والتوزيع 2012،ص335.

[3] _وليام شالر ، مذكرات وليام شالر قنصل امريكا في الجزائر (1816-1824م)،تعريب وتقديم وتعليق اسماعيل العربي ، الشركة الوطنية ن-ت الجزائر 1982،ص30.

[4] _ ناصر الدين سعيدوني /المهدي البعبدلي،المرجع السابق ، ص58.

ولكون الحبوب مادة رئيسية للإستهلاك المحلي ولتصدير الخارجي. فقد عملت الدولة جاهدة للسيطرة على المساحات المخصصة لزراعة الحبوب والتي كانت تنتشر حول مدينة قسنطينة وفي جهات غريس وقلعة بني راشد ومستغانم وتلمسان والتيطري والهضاب العليا القسنطينية .وقد بلغت مساحة أراضي الحبوب التي يمتلكها البايلك في القطاع الشرقي من البلاد أواخر العهد العثماني بما يعادل 4800 جابدة، وفي القطاع الغربي بما يناهز 3500 جابدة بالإضافة إلى 5212 جابدة موزعة على موظفي الدولة مقابل الأجور وفي مختلف الأقاليم.[1]

وكما ذكرنا سابقا فإن القمح كان على رأس المحاصيل الزراعية في الجزائر لتنوع إستعمالاته ، بحيث كان يستهلك على شكل خبز أو كسكسي فكان بمثابة المصدر الأساسي لغذاء السكان[2]،ولقد إختلفت أنواع القمح من منطقة إلى أخرى ففي مناطق الأطلس التلي والهضاب الداخلية تنتج نوعاً جيداً يعرف بالقمح "البليوني" أو القمح الصلب. ويفوق في جودته قمح سردينيا المشهور في تلك الفترة. أما المناطق الساحلية وبعض السهول المنخفضة فكانت تنتج قمحا منحطاً. وذلك يعود لنوعية التربة وإرتفاع الرطوبة ونسبة التساقط[3].

وقد ذكر حمدان خوجة ووصف قمح متيجة بقوله "أنه من أحط أنواع القمح لكونه داكن ونشاءه قليل ولا يمكن الإحتفاظ به أكثر من سنة واحدة لسرعة تعرضه للإنحلال والتلف"[4]

ب) – الأشجار المثمرة : إرتبطت هذه المحاصيل بالمناطق الجبلية وأراضي الفحوص القريبة من مدن قسنطينة وعنابة ومسيلة وبجاية وجيجل وسطيف وغيرها[5]. فالبنسبة للمناطق

---

[1] _ ناصر الدين سعيدوني /المهدي البعبدلي ،المرجع نفسه ،ص 58-59

[2] _فلة القشاعي ،المرجع السابق، ص 10.

[3] _امين محرز ، الجزائر في عهد الاغوات (1659-1671م) مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث ، اشراف الاستاذة عائشة غطاس ،دار البصائر الجديدة ،ن،ت،الجزائر 2007-2008م،ص176.

[4] _حمدان بن عثمان خوجة ،المرآة، تعريب وتحقيق د،محمد العربي الزبيري ،المؤسسة الوطنية للفنون ، الرغاية ،الجزائر 2006،ص49.

[5] _فلة القشاعي ،المرجع السابق ،11.

الجبلية فإعتمدت على زراعة أشجار التين والزيتون واللوز والبرتقال التي قدرت بأكثر من 400 هكتاروكانت ذات إنتاج وفير بسبب وفرة المياه[1]. والليمون والعنب والرمان والتفاح والعنب، وقد تحسنت زراعتها بفضل جهود الأندلسين في الفترة الأولى للعهد العثماني فبنواحي برشك بإنتاج نوع جديد من التين وإختصت فحوص شرشال والقليعة بزراعة التوت الأبيض والأسود الذي يستعمل لتغذية وردة الحرير ،وإنتشرت مزارع البرتقال وحقول العنب بالبليدة والجزائر ،وإنتشرت زراعة الزيتون بنواحي عنابة حيث غرس مصطفى قرنداش الأندلسي أثناء إقامته بعنابة هروبا من باي تونس حوالي 30 ألف عود زيتون[2].

ج)- **البقول والخضار**:إختلفت أنواع هذه المحاصيل كالطماطم والخيار والفلفل والدلاع، حيث أصبحت محل تصدير تنتج كميات كبيرة توجه الى أسوق المدن للإستهلاك ،وذكرت بعض المصادر والمذكرات أسعار هذه الخضروات والفواكه في تلك الفترة فمثلاً 100 حبة بصل تباع بثمن 30 سنتيم، و100 حبة طماطم بما يعادل فرنك واحد عند نزول الجيش الفرنسي بمدينة الجزائر 1830م [3]،وقد علق شالر عن زراعة الخضر بالجزائر وقال "سهول هذا البلد وهضابه الكثيرة ،قادرة على تنتج أرفع أنواع الخضروات لو يتاح لها سكان مجتهدون ويعرفون بالزراعة[4]

د)- **المزروعات الأخرى** : كانت هناك منتوجات أخرى كالقطن والكتان والأرز والتبغ فإنتاج الأرز كان بنواحي مليانة وبالقرب من معسكر ومستغانم وفي الجهات الغربية من متيجة وقد بلغت نسبة الإنتاج 600 صاع* اما انتاج القطن كان بسهول مينا و الشلف وجهات مستغانم ويوجه محصوله إلى المدن لمعالجته وتصنع منه الملابس أما التبغ فكان يزرع في نواحي عنابة، وفي بعض الوحات الصحرواية وقد تميز تبغ واد سوف الممزوج بالحشائش

[1] – محمد دادة ، للمرجع السابق ،ص154.

[2] _ناصر الدين سعيدوني /البوعبدلي ،المرجع السابق ص59.

[3] _محمد العربي الزبيري ،التجارة الخارجية للشرق الجزائري ،ص 60.

[4] _ وليام شالر ،المصدر السابق ص 30.

الطبيعية بطيب نكهته قدر سعر القنطار منه ب20 بوجو إضافة الي تبغ أولا شبيلي بمتيجة الوسطى بنوعيته الممتازة حتى أصبح من أرقى أنواع التبغ في العالم مما زاده طلبا في المشرق العربي وتونس وطرابلس[1].

بالإضافة إلى المزروعات الأخرى كإنتاج الشمع والعسل التي كانت تشتهر به الجهات الشرقية من الجزائر "إقليم عنابة والقالة والأقاليم الجبلية ببايلك الغرب فكان الأهالي يستهلكون جزءاً منه ويبيعون الباقي لوكلاء البايلك. ومن جهة أخرى يقومون بزراعة الكتان في العديد من المناطق[2] .

آ) **الأشجار الغابية** : كانت تغطي مساحات شاسعة من جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي، قبل أن تنحصر مساحتها أواخر العهد العثماني بفعل قلع وقطع عدد كبير منها لإستخدام خشبها في بناء المساكن و بناء السفن أما الغابات الجزائرية رغم ضيق المساحات إلا أنها تشمل جل أنواع الأشجار(الفلين ،الصنوبر ،والزيتون البري) التي تتواجد بالغابات بمختلف أنحاء البلاد.

إضافة الى الحشائش التي تنبت في الواحات الصحروية ،كالعرعار ،الفيجل والبشنة، والحرمل كانت تستعمل لتداوي من الأمراض[3].

و)- **زراعة النخيل:** تتواجد هذه الزراعة في الصحراء بحكم إرتفاع درجة حرارتها وقد ذكر شلوصر أن ثروت سكان الصحراء تتمثل في الجمال والأغنام والنخيل مما يدل على توسع زراعة غرس النخيل وهي التمور قائلاً:(**وتوضع التمور بمجرد أن تنضج وتجمع في الشمس لتجفف وتزول عنها رخاوتها ودهانها وتوضع فوقها حجارة ثقيلة ثم تباع**")[4] فحسب رأي شالر

---

[1] _ناصر الدين سعيدوني / البوعبدلي ، المرجع السابق ،ص 59.

[2] _محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ص 60.

[3] _وليام سبنسر ،الجزائر في عهد رياس البحر ، تعريب وتقديم عبد القادر زيادية ، دار القصبة ، ن-ت،الجزائر 2006، ،ص137.

[4] _ فندلين شلوصر، قسنطينة أيام احمد باي(1832-1837م)،تر ،د؛ابو العيد دودو ،وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007،

ويليام فإن غابات النخيل كثيرة في البلاد والتمور التي تنتج في المناطق المجاورة للصحراء الذيذة جداً[1].

2) تربية الحيوانات أو الإهتمام بالجانب الحيواني: أما بالنسبة للثروة الحيوانية ،هي الجانب الأخر من الميدان الفلاحي فقد كانت الجزائر تتوفر على عدد كبير من الأبقار والأغنام والماعز والخيل ولعلى الأصواف الضخمة التي كانت تصدرها الجزائر لأروبا تبدو جليا في الإحصائيات الأولى للجيش الفرنسي[2] والتي قدرت كما يلي 6,850,205 رأس غنم ،3,384,902 رأس ماعز،1,031738 رأس بقرة 213,321 جملاً وناقة ،178,864 حماراً، 131,035 حصاناً،109,069 بغلاً [3]،ومن أهم الحيوانات التي كانت تتلقى إهتمام بالجزائر هي :

آ) **تربية المواشي:** فنجد سكان الريف في منطقة التل والصحراء يهتمون كثيرا بتربية المواشي من أغنام وماعز وأبقار وكذا الدواجن التي تتواجد بكثرة حسب شالر[4].

أضف الى ذلك حيوانات النقل و العمل الشاق مثل الجمال والحمير والبغال والخيول ويستجب ذلك تتبع مناطق توفر العشب لتغذيتها . لذلك ذكر الرحالة الألماني شلوصر أنه بعد الفراغ من حراثة الأرض في في فصل الخريف يقوم الفلاح الجزائري الذي ينعته "باالعربي البدوي " بحمل خيامه وأدواته فوق البغال، ويرحل بقطعانه التي يسوقها النساء والأطفال ،وحين يجد

الماء والكلاب في مكان قريب يتوقف، ويضرب خيامه وكثيرا ما تقع الخصومات بين الداوير عندما تجتمع على أرض واحد مما يظطرب ببعض الدواوير المغلوبة إلى الرحيل والبدو ويعيش

---

[1] _وليام شالر ، المصدر السابق ص30.

[2] _يمينة درياس ، سكة الجزائرية في العهد العثماني ، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة قسنطينة 1988-1987.،ص 8.

[3] _خضير عقبة ، النشاط الإقتصادي بالجزائر في العهد العثماني مابين القرن 17-19م ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، مجلة دورية محكمة ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، ع6،ص 238.

[4] _ وليام شالر ، المصدر السابق ص33.

في 50 إلى 100خيمة مجتمعين يطلق عليها اسم الدوار، أما بالنسبة لتربية المواشية بالصحراء فقد أشار شلوصر الى أن الجزائر خلال الفترة العثمانية إعتمدت على تربية قطعان الجمال التي تقوم لديهم مقام الأبقار ، فيشربون حلبها ويأكلون لحومها ويستعملونها في حمل قال الأثقال، أضف الى ذلك الأغنام والماعز التي تستغل في جهودها وصوفها ،كما لم يغفل شلوصر في إبراز إهتمام السكان ،النعامة التي كثيرا ما يحملونها كهدية للباي[1].

ومن جهة أخرى أشار حمدان خوجة الى الإهتمام لسكان السهول بالخيل لقوله "**هؤلاء السكان يحبون الخيل حبا جنونيا، ولا يفكرون إلا في مضاعفة أعدادها وهم يفرقون بين أنواعه ويحفظونها بعناية وتستعمل السلالة الوضيعة للحصول على البغال تخصص للحرث لكن أحسن الأنواع الجياد فإنها للسباق وللحرب ولا تباع إلا نادراً. وفي هذه المناطق يسمى تجمع عدد من الخيام (دوارا)**"[2].

اما عن البربر فقد ذكر لامبير مقطعا عن تربية الماشية ، وافادنا فيه ان البربري لايمكنه ان يملك أكثر من أربعة رؤوس من الغنم التي تبيت معه في القاعة نفسها التي ينام فيها ، عكس الماعز والأبقار . حيث ذكر بأن أغنام الفلاح الجزائري في تللك الفترة ترافق العمال او اصحابها وتعود إلى المنازل ويتبعهم كلب ....الخ، ولما تكبر الخرفان يقدم لها العلف لتسمينها وتبقى بالمنزل حتى يتسنى لصاحبها بذبحها في مناسبة معينة كذلك يقطع جزء من لحمها ويملح ويعرض لحرارة الشمس حتى يجفف ،وبالتالي يخفظ لمدة زمنية أخرى ومناسبات أخرى خاصة بالعائلة[3]

---

[1] _ فندلين شلوصر ، المصدر السابق ص 89.

[2] _حمدان بن عثمان خوجة ،المصدر السابق ص34.

*– دواراً:هو إجتماع مابين 20 إلى 30 خيمة ، كل خيمة مصنوعة من جلد البقرة ، وهي لا تقفل ومعرضة للريح والمطر وكل مجموعة من الخيم محاطة بسياج من الآعواد والآشواك توضع فيها الماشية في الليل وقد تكمن حولها كلاب لحراسة الماشية من الحيوانات المفترسة .

[3] _بلبروات بن عتو ، المدينة والريف بالجزائر أواخر العهد العثماني ،رسالة دكتراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،إشراف الأستاذ الدكتور بلقاسمي بوعلام ،2007–2008م،جامعة وهران ،ص ص 312،313.

اما سكان الصحراء فإنحصرت ملكياتهم على تربية الجمال والأبقار والخيل وتربية الماعز وليس لدرجة كبيرة لأن هذه الحيوانات تعرقل حركة تنقلهم أو فرارهم عندما تهاجمهم قبيلة من قبائل العدو ،وفي الكثير من الأحيان عندما يتعرضون لهذا النوع من الهجوم يظطرون لتركها رغم حبهم الشديد لخيولهم بحيث يجعلونها في مكانة خاصة لدرجة أنهم يقدمون لها حليب الناقة.

ويوجد لدى سكان المنطقة أيضا نوع من اجود أنواع الخيول وهم أكثر نشاطا ، ويوجد بهذه المناطق كذلك عدد كبير من الحيوانات السامة مثل العقارب،والثعابين ،وهي خطيرة جدا ولايستطيع ذكر اي نوع من أنواع الحذر الذي يتدرع بها سكان المنطقة من اجل حماية أنفسهم ،لأن هذه الحيوانات تختبيء بالرمال وهناك أيضاً الأفاعي بأجسام مختلفة ،ونوع آخر قصير ونحيل ينطلق نحو الأفراد وكأنه سهم وبمجرد ماتصل هذه الزواحف بالجسم تطلق نار سمها ثم تقتل نفسها بعد أن تميت الشخص الملدوغ ،ويقال كذلك انها تترك اثراً في في قطعة الفلاذ أو الحديد التي تصدم بها .[1]

ب/-الثروة السمكية : يضاف إلى هذه الثروات الحيوانية توفر السواحل الجزائرية على الأسماك التي لم يقبل على إستهلاكها سكان المدن والجهات الساحلية ،وبالتالي لم يتشجع الصيادون على توسيع نشاطهم الذي ظل مقتصراً على صيد كميات صغيرة من السمك ومقادير متواضعة من المرجان وقد أشارت المصادر ان صيادي دلس كانوا يضطرون في كثير من الأحيان إلى رمي السمك في البحر لعدم الإقبال عليه من طرف السكان الذين يقضلون إستهلاك لحوم الأغنام المتوفرة بكثرة .ومن جهة ثانية تذكر المصادر ان الجزائريون كانوا يصطادون الأسماك اللذيذة ،ولكن هذه المصادر لم تتكلم عن وجود مصانع لتصبيره.[2]وهذا ماأشار إليه شالر ""**في بحر الجزائر تعيش جميع أنواع الأسماك المروفة بالعالم** ""[3]

[1] _ حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ،ص،ص45،46.

[2] _محمد العربي الزبيري ،المرجع السابق ،ص ص 60،61.

[3] _ وليام شالر ،المصدر السابق ،ص 32.

ج/–تربية النحل : إنتشرت خاصة في منطقة زواوة حيث ذكر شلوصر تربية النحل بإقليم سيبا قائلا ""**يهتم القبائلي كثيراً بتربية النحل فإنه يكسر الخلية و يأخذ العسل و الشمع ويبيعها في المدينة ،فطعم العسل جد لذيذ ويوجد بكثرة** "".[1]

من خلال ما سبق نلاحظ أنه في الجزائر خلال العهد العثماني قد تعددت الملكيات الزراعية التي إمتازت بطابع إستغلال زراعي رعوي حسب طبيعة المنطقة التي خضع لها الإنتاج الفلاحي بدوره .

[1] _بلبروات بن عتو ، المرجع السابق ،ص311.

الفصل الثاني : وسائل و طرق استغلال الأراضي والضرائب الفلاحية

المبحث الاول :وسائل وطرق استغلال الأراضي

المبحث الثاني : الضرائب الفلاحية

المبحث الأول: وسائل وطرق استغلال الأراضي

1_ الوسائل المستعملة للزراعة : بالرغم من إدخال اللأندلسيين لزراعات جديدة ومختلفة وعملهم على تطويرهم لوسائل الري وإنشاء السواقي في الفترة الأولى للعهد العثماني فإن أوضاع الفلاحة لم تتطوروبقيت الوسائل والأدوات المستعملة نفسها طيلة العهد العثماني منها :

أ- **الأدوات البسيطة** : يعتبر المحراث من أهم الأدوات البدائية المستعملة في حرث الأراضي يتكون من قطعتين قصيرتين من الخشب مجتمعتين والمزودة بسكة حديدية في طرفه الأسفل يعمل على ملامسة الأرض دون التعمق داخل التربة [1]، يربط في عنق الحيوان وتجره بالقوة فقد إمتاز بالبساطة ومردوده ضعيف[2]. بالإضافة الى أدوات اخرى بسيطة تمثلت في المنجل البدائي الذي يتلف السنابل اكثر مما يحصدها والفرشاة البسيطة ، العربة ،الفأس المعزقة لقلب التربة بعد نكشها ، المذرات ذات الثلاث أو أربع أصابع ،مشط التربة ، المعول ، المجرفة [3].

ولهذا ظلت أغلب هذه الأراضي الخصبة تعاني من الإهمال لأن أدوات الفلاحة في تلك الفترة تقتصر على أداة المحراث فقط . فشهدت العديد من المناطق (سهول عنابة ، وهران والجزائر ، وسهول متيجة الإهمال وإنتشار المستنقعات حيث وصفها ديزفونتان (desfontaine) قائلا بأنها ""**مملوءة بهواء الأمراض المعدية وتتخللها في كل الجهات المياه الراكدة مشكلة مستنقعات بهواء الأمراض غير صحية** ""[4].

---

[1] _ناصر الدين سعيدوني /البوعبدلي ،ص 57.

[2] _صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 335.

[3] _ بلبروات بن عتو ، المرجع السابق ، ص 309.

[4] _وليام سبنسر ، المصدر السابق 137.

كما ذكر حمدان أيضا ""إن أراضي سهل متيجة أغلبها مستنقعات مضرة بالصحة في فصل الشتاء والصيف "" [1].

وقد تمبزت الفلاحة بالبساطة وطرق بدائية لم تخضع لتغيير أو تطور ولم تتوصل لأي وسائل ملائمة تتماشى وظروف الفلاحة وطبيعة البيئة الخاصة ، فالأرض الضعيفة إختصت بزراعة الشعير والأرض الرطبة في زراعة البقول والذرة و الجبلية بزراعة الأشجار المثمرة وهناك اراضي جبلية غير الصالحة للزراعة تركت للرعي . وهذا ماخلق التوازن البيئي والفلاحة وقد ابرز الفلاح طرقه الخاصة في المحافظة على إنتاجه من الحبوب فإستخدام المطامير وجرارة كبيرة لتخزين الحبوب داخل الأرض فحسب بعض المصادر قدرت فترة التخزين لمدة 15 سنة مخزنة[2].كما كان يعتمد الفلاح على الحيوانات في الدرس و الرياح من أجل تصفية الحبوب والإنتفاع بالتبن في الطهي والعلف [3].

ب_ طريقة تحضير التربة : إعتمد الفلاح على استخدام رماد الاعشاب وأوراق الأشجار المحروقة أو مايعرف ب سرجين (الغبار)، بلإضافة لفضلات الحيوانات لعملية اخصاب التربة وعند عدم توفر هذه الأسمدة تترك الأرض بوراَ لمدة سنة أو أكثر لتستعيد خصوبتها من جديد وتصبح خصبة للزراعة [4].

ج-نظام الري : إن نظام الري المنتظم قليل بسبب عدم توفر الخزانات والقنوات الإروائية فكان يعتمد على مياه الأمطار فضلا عن أن معظم الأنهار موسمية الجريان[5] .

---

[1] _حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ص 49.

[2] _ حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ،ص ص36-37

[3] _ ناصر الدين سعيدوني / البوعبدلي المرجع السابق ، ص 58.

[4] _ دليلة رحمون ، السياسة الزراعية في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري (1830-1914م) مذكرة ماجيستير تحت اشراف الأستاذ رضا حوحو ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2012-2013م، ص 25.

[5] _محمد مؤيد المشهداني ، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني(1518-1830م)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة) م 5 ع 16 ،ط 2013م ، م م. سلوان رشيد رمضان، جامعة تقرت ، ص 421.

حيث تفيض وتخرج مجاريها في الشتاء وتجف خلال فصل الصيف لعدم توفر الإمكانيات والوسائل اللازمة سوى بعض السدود الترابية المقامة على الوديان القريبة من المدن[1]. مثل (وادي المغاسل لايتجاوز طوله 6كلم يشكل مصدراً مهماً للزراعة بباب الواد تتجمع به مياه الأمطار المتساقطة بالسفوح الجنوبية والشرقية لجبل بوزريعة ،حيث يتميز بتكرر فيضاناته في فصل الشتاء ولا يجف في فصل الصيف، ووادي كنيس يصل طوله 12كم تعود اهميته في صرف مياه السفوح الغربية لجبل بوزريعة . وهناك ايضا وادي بني مزاب ينبع من المرتفعات الشرقية للجزائر ووادي الكرمة يستمد مياهه من مرتفعات العشور ويصب في نهر الحراش...) ومثل هذه الوديان قليلة الأنتشار[2] .

أما بالنسبة لإرتفاع منسوب المياه الجوفية والمجاري المائية كان يعتمد على بناء حواجز بسيطة بالطين لاتقاوم الحد من الفيضانات ولا تسمح بتخزين الماء لكي تستغل في الزراعة مثل السدود البسيطة ،ونذكر بفحص الجزائر الذي كان يعتمد على المرتفعات المجاورة لسقي البساتين المرتفعة، وبالنسبة للبساتين الواقعة بالجهات الواطئة والتي تحتوي على الفواكه والمزروعات تسقى من مياه العيون[3] نذكر منها : عيون السخاخنة غرب المدينة ،عيون الحامة شرق المدينة ، عيون الجاج (الدجاج) بسفح جبل بوزريعة ، عين سليمان من أسفل جبل بوزريعة ، عيون القناصل ، عيون مصطفى باشا ، عين الأزرق).[4]

[1] _ دليلة رحمون ، المرجع السابق ،ص 25.

[2] _ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية دراسة وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، الطبعة 2 ، دار البصائر للنشر ، الجزائر ، 2009،، ،ص370.

[3] _بلبروات بن عتو ،المرجع السابق ،ص 307.

[4] _ناصر الدين سعيدوني ، المرجع نفسه ، ص 371.

وخلال القرن 16م اظهرت العناصر الأندلوسية قدرتها في هذا المجال، فقامت بإنشاء الآبار ذات العجلات (النوريات) و العيون و الصهاريج وصرف مياهها عبر السواقي والقنوات الى المزارع والبساتين المنتشرة في كل جهات الفحص[1] .

وعليه فإن الإعتماد على هذه النظم أدى إلى تدهور وتراجع في قطاع الزراعة وعدم وجود مايسمى بتقنيات المستحدثة في تحقيق وافراغ المياه الراكدة من المستنقعات وتهيئة الأراضي واهملت نهائيا ، واصبحت السهول دون إستغلال وأغلب الأراضي الخصبة تعاني الإهمال وانتشار المستنقعات [2]. حيث ذكر ديزفونتان بأن سهل متيجة في سنة 1784 قائلا " إن المياه الراكدة التي تتجمع بمتيجة اثناء فصل الشتاء تشكل المستنقعات وتتسبب في الهواء الموبوء الذي يسود أثناء فصل الصيف "[3].

2 _طرق إستغلال الأراضي الزراعية : اختلفت طرق استغلال الأراضي كل حسب نوع ملكية الأرض .

2_1 أراضي البايلك : كانت هذه الأراضي تستغل عن طريق عدة نظم أهمها :

أ_ نظام الخماسة (الإستغلال المباشر): يقوم هذا على إستغلال الفلاحين الذين يعملون في المزارع الخواص من الخضر او ملكيات الدولة مقابل خمس الإنتاج . فعمله يقتصر في العمل لصالح الدولة بعد أن تسخر له جميع الإمكانيات والوسائل البسيطة التي يعمل بها في الأرض والزراعة مثل (المحراث ، وبذور الحيوانات)[4].فالخماس مكلف بأعمال الحرث والحصاد والقيام بقلع الحشائش من الحقول وحراسة المحاصيل الزراعية من التلف والذي قد

[1] _بلبروات بن عتو ،المرجع السابق ،ص 308.

[2] – دليلة رحمون ، المرجع السابق ،ص 26.

[3] _ ناصر الدين سعيدوني / البوعبدلي المرجع السابق ،ص 57.

[4] _ أرزقي شوتيام المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني(1519–1830م) رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر إشراف د،أ عمار بن خروف ، جامعة الجزائر ، 2006–2005، ص 213.

يتعرض له بسبب الطيور والحيوانات البرية[1] ، مما يجعل الخماس شريك لصاحب الأرض بالخدمة مقابل هذا العمل يقدم له إععانة نقدية من طرف البايلك أو صاحب الأرض تعرف "بالصارمية" بمثابة سلفة يعوضها الخماس عند جني المحصول حددت قيمة هذه السلفة بمزارع حوش الرغاية عام 1827م ب 410ريال بوجو ،تتوزع على 16 فلاحا حيث يستفيد كل فلاح من صارمية قدرت بحوالي 10و50 ريال بوجو لكل فرد.[2]

ومع مرور الوقت تحولت الصارمية إلى إلتزام مالي يربط الخماس بالأرض وخدمتها ويصبح الخماس تحت سلطت البايلك ؤيخدم الأرض حتى يسدد ماعليه من سلفة نقدية وأداء الضرائب المفروضة عليه ولا يمكنه المغادرة وإضطراره للعيش على الكفاف . فبعضهم تعرض للمجاعات فترة الكوارث الطبيعية التي مرة بها الدولة في تلك الفترة فغالبية الخماسين ضلت ملتسقة في خدمة أراضي البايلك تعيش أوضاعا صعبة[3].

كما قدرت أيام عمل الخماسين 90 يوما في السنة ، وتميزت أعمالهم في إنتاج الجابدة (الزويجة) يصل إلى 22 صاع قمح.و515صاع من شعير و68شبكة تبن وتكون حصة الفلاح من هذه المحاصيل 5,5 صاع قمح و14,5 صاع شعير و14 شبكة من التبن ،فهذه الحصة تمكن الفلاح من العيش والتصدي لمختلف المواسم السيئة بنسبة 25% ولكن بسبب تسديده لضرائب المفروضة عليه عجز الخماس على خدمة الأرض تجاه الدولة وهنا يمكننا القول بإن هذا النظام وفرة لمالكي الأراضي ولخزينة الدولة العديد من المداخيل الكبيرة من الحبوب (القمح، والشعير) مقابل إستغلال شقاء الفلاحين ولم يراعي الحياة المعيشية

[1] _سعاد عقاد ، المرجع السابق ص 100.

[2] _ناصر الدين سعيدوني ، دراسات تاريخية في الملكية والوقف ، المرجع السابق،،ص 335.

[3] _ عقاد سعاد ، المرجع السابق ، ص 101.

والظروف الصعبة التي يمر بها .ولم يعمل على أي تطوير لوسائل الزراعة البسيطة وأساليب الإنتاج لزيادة في الإنتاج.[1]

ب_ كراء الأراضي (إستغلال غير مباشر) : وهو ماعرف في الشرق الجزائري خاصة "بالحكور" وهي مللك للدولة يتم إستئجارها عادة مقابل كراء أو إلزام سنوي يعرف بحق الكراء وأوكلت مهمة تحديده بدار السلطان لموظف يشرف على مزارع الدولة مثل(رأس أوثة ،بومراد ،مريجة الباي ،بن زرقة ،الأغا ، موزاية ...الخ). ويعرف هاذا الأخير بخوجة الخيل*[2].

يتم إستغلال هذه الأراضي من طرف بعض القبائل الغنية بشكل كراء لمدة طويلة المدى ، وهذا النوع من الكراء أصبح مصدر مداخيل مهمة للبايلك . حيث ذكر بأن الحكور يعادل بالجملة ثلاث مرات سعر صاع القمح أي مايقدر ب 20,85الى 20,04 فرنك للجابدة وقد جاء في تقرير روسو "(ROUSSEAU) " ولا يقل هذا المبلغ الموصف على الحكورعن 23,85 فرنك ،وهذا ما يجعل المبلغ الإجمالي للحكور المستخلص للقبائل التي أوكل لها إستغلال أراضي البايلك بحوالي 171,247 ريال بوجو سنويا[3] . والتي قدرت حسب السيد كاديت أرنبي لسنة 1841 أي مايساوي بأسعار فترة أوائل الإحتلال حوالي 25 فرنك للجابدة

[1] _ عقاد سعاد المرجع السابق ، ص 102.

*_ خوجة الخيل : وهو الموظف الذي يدير أملاك البايلك ويشرف على مواشي الدولة التي يقدمها الأهالي كالضرائب عينية تفرض عليهم ، كما يقوم بالإشراف على تجنيد الفرسان (المخزن) . انظر مؤيد المشهداني ،المرجع السابق ص 420.

**_الفرق بين الفلاح والخماس : هو أن الفلاح كان يشتغل بأرضه خلال الجزء من السنة والباقي لمصالح صاحب العزل ،اما الخماس فكان يعمل طوال السنة بالعزل مقابل 5/1 للإنتاج .(أنظر فلة القشاعي ، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771_1837م).المرجع السابق ص 128.)

[2] –عقاد سعاد ، المرجع السابق ، ص99. .

[3] _ فاة القشاعي ، المرجع السابق ، ص 78.

الواحدة أي مايعادل نسبة 50% من زرع الفلاح [1]. تمركزت هذه الأراضي حول مدينة قسنطينة ونتشرت على مساحة واسعة قدرتها الإحصائيات الفرنسية ب 60 الف هكتار ، 48 الف هكتار لإنتاج الحبوب والباقي لإنتاج الخضر والفواكه[2].

ج_ نظام التويزة* (السخرة): كان هذا النظام في تلك الفترة مفروض على الأهالي والقبائل المجاورة أو المتواجدة هناك ، كما إعتمدت الزراعة على نظام الخماسة حيث توزع هذه الأراضي على أيادي الخماسين **، وتقوم الدولة بتقديم الوسائل التي يستغلها الفلاح في الزراعة ، كالمحاريث والحيوانات مقابل أجر حدد ب 5/1 للإنتاج وكانت هذه الأراضي أكثر مساحة من أراضي المللك وأراضي العرش [3] . كما يسمح له بالحصول على إنتاج أقل كلفة وهي أعمال مجانية لصالح أراضي البايلك (العزل) تمثلت هذه الأعمال في الحرث والبذر والحصاد بجانب الخماسين المقيمين بهذه المزارع [4]. حيث يتوجب على الفلاحين والجماعات الخاضعة لنظام التويزة بحصاد و حرث وجمع المحاصيل في المخازن العامة ،وهذا ماوفر للدولة مصاريف كبيرة ومداخيل كثيرة للحبوب ، حيث توصلت الدراسات والإحصائيات بدار السلطان وفي المزارع المتوسة الخصوبة الى مردود قدر مردود الهكتار الواحد من 8 إلى 12

[1] _ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1792– 1830م) ويليه قانون أسواق مدينة الجزائر ، دار البصائر للنشر ، الطبعة 3 ،الجزائر 20012،ص 88.

[2] _يلبروات بن عتو ،المرجع السابق ،ص 303.

*– التويزة (touiza) : هو نظام عمل تطوعي له بعد تضامني ، كانت تقوم بها قبائل الرعية في خدمة البايلك ، مثل أعمال الحرث ، أو البذر والحصاد بجانب الخماسين.

**–الخماس : يرتبط بفلاحة الأرض الزراعية بالأحواش مقابل حصوله على خمس المحصول .

[3] – حوشين كمال ، المرجع السابق ، 34.

[4] – فلة القشاعي المرجع السابق ،ص 69.

قنطاراًمن القمح ، ومردود الشعير من 15 إلى 20 قنطار وفي بعض الأحيان وعند توفر الظروف الملائمة يصل إلى 40 قنطاراً.[1]

2-2 أراضي الملك :هي الأراضي التي كان يستغلها أصحابها مباشرة وكان لديهم الحق في التصرف فيها كما يشاءون [2] او يقومون بتوظيف عمال إضافيين أو مايعرف بالخماسين في موسمي الحرث والحصاد يقوم إستئجارهم في خدمة هذه الأراضي .[3]

2_3 أراضي المشاعة (الخراجية) : هي ملكيات أو اراضي تعرف (بالعرش) ويعود التصرف فيها إلى أفراد القبيلة وتعتبر ملكيتها مشتركة بين جميع سكان الدوار[4] . ويكون لكل أسرة نصيب منها مع ترك جزء من هذه الأرض بور من أجل إستعادة خصوبتها وتستغل للرعي فقط[5]، ولايمكن بيع او شراء هذه الأراضي بل كانت في بعض الأحيان تتعرض للإستحواذ من طرف الدولة او العائلات الكبرى الغنية .وكان إستغلالها يتم حسب إمكانيات وقدرات كل أسرة حيث عمل وأشرف شيخ القبيلة بمعينة من الأعوان على توزيع هذه الأراضي على العائلات المحتاجة كل حسب ظروفه الخاصة [6].

2_4 أراضي الوقف : هي معظم الأراضي التي حبست من أجل الأعمال الخيرية والمؤساسات الدينية وأوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعديه من الوكلاء والشواش, بحيث تكون الأراضي وقفا على هاته المؤساسات الدينية. ولا يجوز بيعها ولا ميراثها أو التنازل عليها كونها أراضي خيرية دينية ينفع منها كافة المجتمع[7]. كأراضي الزوايا أو

---

[1] _عقاد سعاد، المرجع السابق ،ص 105.

[2] _ عقاد سعاد ، المرجع السابق ،ص 90.

[3] _ فلة القشاعي ، المرجع السابق ،ص 115.

[4] _ناصر الدين سعيدوني ، الملكية والوقف ،المرجع السابق ،ص 354.

[5] _بلبروات بن عتو ، المرجع السابق ،ص 304.

[6] _ ناصر الدين سعيدوني ، الملكية والوقف ،المرجع السابق ،ص355.

[7] _ناصر الدين سعيدوني / البوعبدلي ، المرجع سابق ص53.

المساجد منفعتها تعود الى الجهة الدينية. فهي تعد من أنواع الهامة في تشكيلة الملكيات الزراعية. الذي قام بعرقلته الى منصاب للأراضي من طرف المستعمر لما يعود لها من فضل على المعتقدات الدينية لدى المجتمع[1]. وهناك نوعان من أراضي الوقف الخيرية أو الحبس العام يعود مردودها للمصلحة العامة وأراضي الوقف للأهالي أو العائلة ويتم إستغلالها من طرف أفراد الجهة المحتسب لها من القائمين عليها أو من طرف الطلبة وأهالي المنطقة فيما يخص الزوايا أو عن طريق العناد ، بحق الإنتفاع بها حيث لا تصرف على الغرض التي حبست من أجله أساساً إلا بعد التخلص من نسل هذه الأرض المحبوسة وذلك عملا بأحكام المذهب الحنفي . وهذا النوع عرقل عملية إغتصاب الأراضي من طرف المستعمر نتيجة ما تمثله هذه الأراضي من قيمة روحية ودينية لدى المجتمع[2] ،وقد تميزت بتحقيق المنفعة العامة وهذه الأمثلة لأهم الأعمال الأراضي الموقوفة :

_أوقاف أهل الأندلس وتتجاوز 101 ألف تعود فائدتها للأسر المنحدرة من أصول أندلوسية

_أحباس خاصة بالحرمين الشرفين مكة والمدينة المنورة ترسل عن طريق أمير راكب الحجاز إلى البقاع المقدسة وينفق الباقي على المحتاجين والفقراء .فمن خلال العودة إلى بعض السجلات والمصادر التي تنص على العقارات الموقوفة داخل مدينة الجزائر لصالح الفقراء بالحرمين الشريفين في الفترة الممتدة بين 1548-1840م نجد ثماني عشر وثمانمائة وقفية وإشتملت على الدور ،الحوانيت ، المخازن ،الإسطبلات ،الموجودة بالمدينة وساهمت النساء في هاذا الوقف بنسبة 22,86% وتمثلت في حقوقهم في الميراث [3].

---

[1] _حوشين كمال ،المرجع السابق،ص36.

[2] _بلبروات بن عتو ،المرجع السابق ،ص 304.

[3] _ حنيفي هلايلي ،أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،دار الهدى عين مليلة ،ن ت ، الجزائر ، ط1 (2008 م1429هـ) ص 203.

_أحباس لخدمة المساجد يشرف عليها وكلاء مهمتهم تسديد أجور الأأمة وقراء القرأن والمدرسين والمؤذنين .

وذكر بأن معظم الجزائرين في تلك الفترة قاموا بحبس أملاكهم حسب المذهب الحنفي من أجل الإنتفاع بها ، وحسب المذهب المالكي الذي يأكد ضرورة صرف الحبس على المصلحة العامة التي أستغلت وحبست من أجلها[1].

المبحث الثاني : الضرائب الفلاحية

تميز النظام الضريبي في الجزائر خلال العهد العثماني بالتعقيد نظراً لكثرة الضرائب المفروضة على العمال وطرق تسديدها وهو مادفع بالعديد منهم للإرتحال والتحول إلى ممارسة الرعي والإبتعاد عن خدمة الأرض حتى يمكنهم التخلص من دفع هذه الضرائب [2]. التي تمثل مصدر دخل وموردا مالياً أساسياً للجهاز الإداري والعسكري للبايلك . وتنقسم هذه الضرائب إلى ثلاثة أنواع حسب طبيعتها القانونية وطريقة إستغلالها اهمها :

1_ الضرائب الشرعية : وهي تكاليف ثابتة جاءت بها نصوص القرآن والسنة وهي التي شرعها الدين الإسلامي وحددت مصادرها ومقادرها ونتطرق الى ذكر هذه الأنواع[3] .

أ_ العشور : وهو الناتج الفلاحي الذي يتحصل عليه الفلاح من قمح وشعير وتبن وغيره وعملاً بأحكام الشرع وهي في أصولها تعود إلى الفترة الإسلامية السابقة لتواجد العثمانيين في الجزائر[4] .وتعتبر من الضرائب الشرعية المباشرة التي تمس ملكيات الخاصة الخاضعة

---

[1] _حسان كشرود ، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوطانهم الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر العثمانية من (1659-1830م) ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف الأستاذة فاطمة الزهراء قشي ، جامعة قسنطينة ، 2007-2008، ص 32.

[2] _ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، المرجع السابق ص 234.

[3] _ معاذ محمد عابدين ، وقاسم محمد ، التزام الضرائب في الدولة العثمانية ، دراسة تاريخية شرعية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الإقتصاد الإسلامي م 29 ، ع 3 ، 2013، ص 260.

[4] _ فلة القشاعي ، المرجع السابق ص 61.

لمراقبة البايلك الفعلية .والعشور نظرياً حسب مايفهم من صريح لفظة لايتجاوز أخذ البايلك لعشر المحاصيل الزراعية ،غير أنه في الحقيقة مخالف لذلك فهو حسب الشريعة والسنة المعمول بها.

بحيث كان يؤخذ على كل جابدة صاع من القمح وصاع من الشعير وتضيف بعض القبائل حمولتين من التين ومقدار من الزبدة وبعض الدواجن [1].

كما أعتبرت ضريبة العشور مصدراً مهماً للدخل وقد ذكر الزهار بهذا الصدد قائلا ""إن الخلفاء كانوا يأتون آخر الربيع فيخرجون معهم المحال ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار"".[2]

ولقد إعتمد نظام العشور على مبدأ الجابدة أو الزويجة حيث يوفر بايلك الشرق 20.762 قيمة من القمح لمخازن الدولة ،اما عشور بايلك التيطري فقد بلغ 1.330 حمولة جمل من قمح وشعير [3]. ولعل أقرب هذه الإحصاءات إلى الواقع الذي كان عليه الريف القسنطيني هو ماكل ما وارده كل من اوربان(urbain)ووارنيي (warnier) في تقريرهما في السنوات الأولى للاحتلال ،فقد انتهيا بعد تحريات إلى ان مجموع عدد الجابدات المستخلص من العشور في بايلك الشرق يصل إلى 17,527 موزعة حسب الجدول كالتالي[4] :

4.800	**جابدة لقبائل غرب البايلك**
3.500	**جابدة لقبائل شرق الجزائر**
2.515	**جابدة لأراضي البايلك الخاصة بالموظفين وبعض الشخصيات**

[1] _ ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ،ص 83.

[2] _ الشريف الزهار ،مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر (1754-1830م)،(1168-1246هـ)، تحقيق أحمد توفيق المدني ، الركة الوطنية ، ، ت الجزائر 1974،،ص 35.

[3] _ ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ،المرجع السابق ،ص84.

[4] _ فلة القشاعي ، المرجع السابق ص 63.

2.212	**جابدة لأراضي العزل التي تؤخذ منها الحكور بالإضافة الى العشور**
1.500	**جابدة للملكيات الخاصة بالموظفين ورجال الدولة بالخصوص**

ب_ الزكاة: وهي ضريبة شرعية التي تؤخذ على رؤوس المواشي (أغنام ، أبقار ، ماعز وجمال) ، كل سنة لفائدة الدولة (البايلك) بإعتبارها صاحبة بيت مال المسلمين .[1]

كانت الزكاة كحق ودين للبابلك على الأفراد بمثابة إقطاع إلزامي سنوي كما يستدل من القرآن الكريم ""فأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة ""[2] والهدف من ذلك لكي لاتكون دولة بين الأغنياء منكم اي عدم السماح بتركيز ثروة في يد فئة قليلة وتتم وفق الشريعة الإسلامية حيث أنه لازكاة من الإبل أقل من خمسة ففيها شاة ، وخمسة وعشرين فيها جمل ، أما زكاة الغنم فحتى تبلغ أربعين شاة ، أما الخيول والبغال لا يجوز فيها الزكاة .[3]

وقد حددت بعد المصادر والدراسات مقدار الزكاة ببايلك الغرب يقوم بدفعها البايات عن أوطانهم حيث يدفع الغنم ستتة آلاف رأس مرتين في السنة في شهر أفريل وسبتمبر ، في حين قدرت الزكاة في بايلك الشرق بألفي رأس من البقر للبايلك ، أما بايلك التيطري يبعث زكاة الغنم ليس المال[4]. فالزكاة خلال العهد العثماني في الجزائر لم تكن تعرف بإسم الزكاة وهذا مادفع ببعض الكتاب الى القول بأن ضريبة او فريضة الزكاة غير مطبقة في الجهاز الضريبي بالأرياف الجزائرية وخاصة بايلك الشرق[5].

---

[1] _ ناصر الدين سعيدوني ، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية ، ص 323.

[2] _ القرآ ن الكريم ، سورة الحجرات الآية 78.

[3] _سعاد العقاد المرجع السابق ، ص ص 97-98.

[4] _ أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ص 47.

[5] – ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ،ص 232.

2_ الضرائب المستحدثة :وهي ضرائب عادة ماتفرض عكس الضرائب الشرعية (العشور والزكاة) وهي ضرائب الخاضعة لظروف إقتصادية وسياسية تستوجب الحصول عليها بالقوة[1] ومن أهم هذه الضرائب التي تؤخذ على هذا النوع من الأراضي نذكر أهمها :

أ- **ضرائب أراضي البايلك:** تمثلت هذه الضرائب في الحكور أو مايعرف بكراء الأراضي حيث يقوم البايلك بكراء الأرض لسكان الدواوير وهي ضريبة عينية تجمع من المحاصيل الزراعية ويستوجب على مستغلي أراضي البايلك دفع 12 صاع قمح وشعبر ، وعدم مراعاة الظروف الطبيعية من جفاف أو فلة الإنتاج وكانت هذه الضريبة منتشرة في بايلك الشرق[2] ولأخذ فكرة إجمالية عن الحكور في السنة فقد ذكر توفيق دحماني " إن ضرائب قيادة سيباو في أواخر العهد العثماني قدرت بألفي صاع من الزيت ومائة كيلة من التين المجفف وأربعة وستين كبشا سميناً ومائة كبش عادي [3].

ب- ضرائب الأراضي المشاعة (العرش أو السبقية)

*- **اللزمة** :هي مطلب عيني ومساهمة مالية توجه لتدعيم مساهمة المقاطعات في مداخيل الخزينة العامة للجزائر المعروفة بالدنوش الصغرى (المساهمة الفصلية) والدنوش الكبرى (المساهمة السنوية) [4] وتعرف اللزمة بأنها فريضة تأخذ من الأطلس المتيجي الذين لايمكنهم دفع العشور والزكاة بإنتظام حيث يحددها الشيخ النصيب حيث يتوجب على كل رجل من القبيلة بدفعها مرتين في السنة مرة في الصيف وتدعى لزمة الصيف ومرة في الربيع ويطلق عليها لزمة الربيع، و تلزم بها كذلك بعض القبائل بالمناطق الصحراوية (الصحاري) ، أو الجهات الجبلية (الجبايلية) ، وتكون في هذه الحالة مقابل حق الدخول إلى الأسواق

[1] _فلة القشاعي، المرجع السابق ،ص 64.

[2] -ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ، المرجع السابق ، ص ص 88-89.

[3] - توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ) (1865-1792م) ، أطروحة دكتراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، الجزائر 2007-2008، ص ص 172-174.

[4] - عقاد سعاد ، المرجع السابق ، ص 109.

والتعامل مع البايلك، بحيث تعوض ضريبة العشور والزكاة التي يتعذر دفعها في تلك المناطق البعيدة ،ولهذا أصبحت تشكل مداخل نقدية وفيرة للخزينة في بعض الجهات التي لم يطبق فيها نظم الحكور و الجبر "العشور" مثل نواحي بجاية ومنطقة البابور وفرجيوة وميلة التي كانت اللزمة المفروضة عليها تقدر اجماليا ب 122055 ريالا بوجو أو 98101,80 ف[1] موزعة كما يلي :

قبائل بجاية 21,360 بوجو أي 384,48 ف
قبائل ساحل البابور 7566 بوجو أي 13510,80 ف
قبائل فرجيوة و ميلة 25635 بوجو أي 461,43 ف
المجموع :122,055 بوجو أي 98101,80 ف

تعتبر اللزمة مصدر دخل هام للخزينة البايلك وهي في الغالب تحدد نقداً وتختلف من قبيلة لأخرى حسب الظروف الخاصة لكل شخص او منطقة معينة حيث قدر مبلغ اللزمة مابين 25 ريال بوجو اي حوالي 18.6 إلى 46.5 فرنك حسب .أما بالنسبة للقبائل قليلة العدة والتي تمتلك قوة تستطيع من خلالها التصدي لسلطة البايلك تخفض عليها اللزمة مثل قبيلة هاشم ، فقد كانت تدفع مبلغ لايتجاوز 39 ريال بوجو اي 66.96 فرنك[2].

* **_الغرامة:** هي ضريبة مستحدثة عينية أو نقدية تفرض حسب الظروف و الأحوال تفرض مرة في السنة او قد تأخذ مرة واحدة في بضع سنين على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايلك بالصحراء المتاخمة لجبال أوراس ومواطن النمامشة و الحراكتة ومنطقة الحنانشة وبني صالح وهي تؤخذ في أغلب الأحيان من المنتوجات المحلية و الهضاب العليا و المناطق الجبلية ، مثل بلاد القبائل الكبرى و الشمال القسنطيني عوضا

[1] – فلة القشاعي ، المرجع السابق ص 66.

[2] – عقاد سعاد المرجع السابق ، ص 109–110.

عن العشور وهي تسدد نقدا أو عينا وغالبا ما تؤخذ الغرامة عينا في شكل مواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى السكان[1]. من الماعز والأغنام و الأبقار و الجمال والخيل والبغال والمواد الأولية المتوفرة كالعسل والشمع والزبدة والملح[2].

نذكر قبائل الساحل (مابين جيجل وسطيف والصومام)تقدم الأبقار والبغال والخشب أما قبائل الهضاب تقوم بتقديم كمية من العسل والزبدة والخشب من أجل تلبية متطلبات قصر الباي في الطهي والتسخين ، أما قبائل قبائل الزمول تقدم كمية من الملح كعشر، ومنطقة تبسة تؤخذ غرامتها من الحيوانات (الجلود ، المواشي ، الجمال) التي قدرت غرامتها ب 30000خروف سنوياً وبالنسبة للحراكتة تسدد غرامة قدرها 1000 خروف كل سنة ففي عهد أحمد باي قدرت ب 250000 فرنك [3].

***ـ المعونة:**هي نوع من الضرائب تعوض اللزمة المتعارف عليها والغرامة التي تؤخذ حسب المناسبات تفرض عينا وفي بعض الأحيان تحصل نقداُ ، وهذا ما جعل المعونة (l'aide)ضريبة الزامية على القبائل الخاضعة (الرعية) التي كانت تعيش بأوطان دار السلطان أو تقيم بقيادات مقاطعة التيطري ، وهي عادة ما تدفع شهريا أو تستخلص فصليا ، ونادرا ما توظف سنويا وتفرض عادة بغرض تغطية نفقات الموظفين بالادارة المركزية في المواسم الدينية و الافراح ، أو توظف بهدف سد متطلبات السلك الاداري و تدعيم الجهد الحربي[4].

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي ،ص90

[2]– فلة القشاعي، المرجع السابق ،ص67

[3]– نفس المرجع ،ص68

[4] – ناصر الدين سعيدوني ، دراسة في الملكية والوقف ، ص338.

ففي أوطان دار السلطان كان شيوخ الجماعات الخاضعة و المعروفة بالرعية يقدمون للقيادة "المعونة" كل شهرين ،وحسب دفاتر التشريفات (حوالي 1193 هجرية /1775م) فان المعونة على رعية وطن بني خليل حددت ب 30 ريالا بوجو (44,8 فرنكا)، ولرعية

أوطان بني موسى و الخشنة و بني خليفة وبني جعد جعلت 20 ريالا بوجو (37,2 فرنكا) وهو مقدار لا يختلف كثيرا عن المعلومات التي سجلها بيليسي (Pellissier) في حولياته (Anneles) و التي حددت معونة وطن بني خليل في كل شهرين ب 16,35 ريالابوجو (29,34 فرنكا)[1].

* **_الخطية:** عقوبة تدفع نقداً أو عيناً تفرض مقابل الجنح والمخالفات التي يرتكبها أفراد القبائل بصفة فردية أو جماعات وهي غالبا ما تفرض عند وقوع المشاجرات أو حدوث الصدامات و المشكلات في الأسواق ، وتعرف محليا بالنفرة ،أو عند عصيان أوامر القياد ورفض طاعة الشيوخ واهانة المرابطين ووقوع أعمال القتل أو انتهاك الحرمات و التعدي على

الملكيات أو التورط في السرقات وغيرها ....،.فتدفع الخطية (La contravention) تكفيرا عن الجرم و إبداء للطاعة[2].

وعادة ما يعقب دفع الخطية في حالة العصيان الحصول على عهد الأمان بالنسبة للفرد أو للجماعة ، بعد الابقاء بتعويض الأضرار التي نتجت عن الأحداث التي ترتبت عن العصيان

[1] – ناصر الدين سعيدوني ، دراسة في الملكية والوقف ، المرجع السابق ، ص 139.

2– سعاد العقاد ، المرجع السابق ، ص 112.

وفي حالة وقوع الجرائم القتل وعند انتهاك الحرمات تصبح الخطية بمثابة الدية التي كانت تحدد مبدئيا ب 500 ريالا بوجو للشخص ، وقد تتضاعف حسب أهمية القتيل ومكانته الاجتماعية على كل فإن المداخيل المترتبة على الخطية غالبا ما يحتفظ بها القياد مما يحول دون إدراجها ضمن الضرائب المصرح بها والتي كان الموظفون يحرصون على دفعها للخزينة العامة ، وهذا ما يجعل التعرف على قيمتها بالنسبة للقبائل وحتى الأفراد شيئا متعذر[1] فالخطية شكلت إحدى مصادر الدخل المهمة ببايلك الشرق ،بحيث قدرت بخمس موارد الخزينة في عهد الحاج أحمد باي [2] .

ومما يلاحظ أن هذه الضرائب المفروضة على سكان الأرياف كانت غير قارة وليست محددة لا من حيث النوعية ، و لا من حيث الكمية ، فبعضها كما سبقت الإشارة إلى ذلك يؤخذ عينا، و بعضها الآخر يستخلص نقدا، كما أنها كانت تتصف بالتعدد واختلاف التسميات بحيث أصبحت متداخلة لا تخضع لأي ترتيب أو تنظيم مثل الضرائب الإضافية "العوائد" التي ترتبط كميتها أساسا بقوة المحلة الفصلية وفعالية فرسان المخزن كما حدث في السنوات الأخيرة للحكم التركي ببايلك التيطري الذي استخلص منه ما يناهز 248,000 ريالا بوجو في شكل عوائد الزامية، كما أن نظام ضرائب القطاع الفلاحي في العهد العثماني كان القائمون عليه لا يراعون طبيعة الإنتاج ولا وضعية الفلاحين وحالتهم ، فهم لا يأخذون بعين الاعتبار الا نوعية الملكية ومتطلباتها الخزينة وحاجة الموظفين، وهذا ما زاد في شقاء وبؤس الفلاحين[3].

[1]–ناصر الدين سعيدوني ، دراسة في الملكية والوقف ، المرجع نفسه ،ص 340.

[2]–فلة القشاعي ، المرجع السابق ، ص 69

[3] – ناصر الدين سعيدوني / الوعبدلي ،ص ص 34–35

نلاحظ فيما تقدم لطرق ووسائل إستغلال الأراضي الزراعية نجد أن الفلاح كان يتعرض للقمع والإستغلال مقابل الحصول على خمس الإنتاج مقابل عمله في الأراضي الزراعية معتمداً على وسائل بدائية أثرت سلباً على الإقتصاد وتدني المستوى المعيشي وزادت من فقر الفلاح كما أضعفت الزراعة ولم تخضع لأية تطور .

كما تحكمت في طرق إستغلال الأراضي نجد أنها تحكمت فيها الإجراءات الجبائية لم تكن موحدة والتمييز بين المدن والوسط الريفي وهو مادفع الى نفور الفلاحين من الحكام الذين لم يحاولو تحديد نسب الضرائب ، فقد تزايدت ثرواة العائلات الكبرى والحكام والمرابطين على حساب إستغلال الفلاحين العاملين بأراضيهم حيث كانت تفرض عليهم ضرائب ويستوجب عليهم دفعها كما عملت الدولة على رفع هذه الضرائب من فترة لأخرى على الفلاحين ، دون مراعاة الظروف الطبيعي و الإجتماعية الصعبة التي يعيشها ويمر بها الفلاح في تلك الفترة .

الفصل الثالث : العوامل المؤثرة على الانتاج الزراعي

المبحث الأول : العوامل الطبيعية والصحية.

المبحث الثاني : العوامل السياسية

المبحث الأول: العوامل الطبيعية والصحية

1_العوامل الطبيعية: تعد العوامل الطبيعية من أخطر أنواع الكوارث التي تتعرض لها أي دولة لما يترتب عنها من خصائر مادية وبشرية فادحة. ويمتد تأثيرها على الإقتصاد الإجتماعي للدولة عند حدوثه أي كارثة. فقد مرت الجزائر خلال العهد العثماني بالعديد من العراقيل الطبيعية كالزلزال والفيضانات والجفاف ومن أهم التحديات التي توجه الإنسان في الماضي وحتى المستقبل نظرا لما تخلفه من تلوثات بيئية بالمنطقة المتضررة . ومع مرور الوقت قد تأدي إلى حدوث مشكلات طويلة المدى تصيب البيئية ويصعب السيطرة عليها.

أ-**الجفاف:** من خصائص المناخ الجزائري قلة الأمطار وسدود توزعها خلال الموسم الزراعي . ففي بعض الأحيان تنعدم الأمطار في فصل الخريف فيتعذر بذلك الحرث والبذر[1]. كذلك عند عدم نزول الأمطار في فصل الربيع في شهرمارس وأفريل لمدة سنة أو سنتين فهذا يؤدي إلى القحط ويدفع بالفلاحين إلى التخلي عن الحقول والإبتعاد عن خدمتها، كما حدث سنة (1770-1780م) وقد سبقتها فترة نقص فيها الإنتاج نتيجة نقص تساقط المطر أو إنقطاعه فترة الربيع لعشرية كاملة[2].

ونذكر كذلك الجفاف الذي لحق الجزائر سنة 1819م أدى إلى نقص كبير في الحبوب وهذا ما أدى بالحكومة إستيراد 50 ألف صاع من القمح لسد حاجيات السكان[3]. كما إجتاح الجفاف الجزائر عام 1827 فقلت المحاصيل والنشاط الفلاحي لأن الزراعة كانت مصدر حياتهم . مما جعل الباشا يقوم بتوزيع الخبز على الناس وهو ما عرف بسنة خبز الباشا[4].

---

[1] _ عائشة غطاس ، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700-1830م) مقاربة أجتماعية – إقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دكتراه ، دولة في التاريخ الحديث ،ج1، إشراف الدكتور مولاي بلحميسي ، جامع الجزائر ، 2000-2001م ، ص 56.

[2] – ناصر الدين سعيدوني ، دراسات في الملكية والوقف ، المرجع السابق ،ص 101.

[3] _عقاد سعاد ، المرجع السابق ، ص 59.

[4]– بن عودة الموزاري ، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا ، إلى أواخر القرن التاسع عشر ، ت ،د الكتور ، يحيى بوعزيز ، ج1 ، دار العرب الإسلامي ، ن، ت ص 360 .

ومما زاد في حدة الأزمة أن الجفاف في الكثير من الأحيان يكون مصحوب بآفة غزو الجراد فكان كلما أصاب البلاد ألحق أضراراً جسمية بالإنتاج مثلما حدث في السنوات التالية عام 1710_1716_1760_1794_1794_1804_1803_1816_1822 م حيث أتلف الغلات والمنتوجات وإرتفعت الأسعار إرتفاعا فاحشا وكانت مدينة البليدة والمدية أكثر تضرراً[1].

ب- الزلزال: تأثرت الجزائر أثناء العهد العثماني بسلسلة من الهزات الأرضية العنيفة التي أدت بدورها الى تناقص السكان وتضرر الإقتصاد. وما خلفه من خسائر مادية وبشرية وتعتبر أثارها من العوامل المساعدة على إنتشار المجاعة وهجرة السكان. فعرفت مقاطعة الجزائر في منتصف القرن 18م سلسلة من الزلزال العنيفة ومن أهم هذه الزلازال سنة 1676م دام عدة أي من شهور فيفري إلى شهر جوان زلزال 1716 _1717 زلزال 1755_1790م وزلزال 1825م [2].ومخلفة خسائر مادية وبشرية .وتعتبر أثارها من العوامل المساعدة على إنتشار المجاعة وهجرة السكان. ونذكر أهم الهزات الأرضية المدمرة التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة :

***- زلزال (1716_1717م):** الذي تخربت من جرائه مدن شرشال وبجاية ومدينة الجزائر وتكررت طيلة أيام (3) و(5)و(26)من شهر جوان أودى بحياة وفتك أرواح قدرت نسبة الضحايا ب 20000 نسمة ومن أشد الهزات دفع بالسكان الى التنقل الى المدن المجاورة بسبب خراب منازلهم[3].

---

[1] _ عائشة غطاس ،المرجع السابق ، ص ص 56-57.

[2] _ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، المرجع السابق ص 360.

[3] _ ناصر الدين سعيدوني / البوعبدلي ، المرجع السابق، ص 89.

*- **زلزال 1755:** الذي حدث في عهد الداي بابا علي فقد دامت الهزات الأرضية متتابعة وعنيفة لمدة تناهز الشهرين وهذا ما أدى الى تدهور الأعمال في الحقول والمزارع طيلة السنة الفلاحية وأهلك معظم المنازل[1] .

* **زلزال 1790:** حدث يوم 8 أكتوبر 1790 م إستمر إلى غاية 1جانفي 1791م ، كان شديداً وعنيفا ضرب مدينة البليدة سبب خصائر فادحة مما أدى بالسكان للبقاء في العراء . وقد أشار أحمد شريف الزهار أن مدينة البليدة شهدت الزلزال بكثرة وكان الموت مصير الكثير منهم جراء الزلزال . حيث ذكر طريقة الإغاثة وكيفية البحث تحث أنقاض البنايات وكيفية التكفل باليتامى والأرامل جراء ما خلفه الزلزال[2]. وكما أرغم الفلاحين على مغادرة حقولهم والتوقف عن الأعمال الزراعية وترتب عنه خراب كبير ودمار شامل[3].

*- **زلزال (1818_1825م)** : تسبب هذه الأخير في هدم بعض الدور في مدينة الجزائر وخراب مدينة البليدة حيث أستمرت هزاته لمدة 18 يوماً وكانت تشتد في الليل أكثر من النهار وفي ليلة من الليالي تكررت الهزات الأرضية أزيد من عشر مرات. تسبب في موت الكثير وخراب البلدة وأمر بالبحث عن الأشخاص تحت الإنقاض البناء فمنهم من وجد حيا وأكثرهم ميتاً.[4]

ج- الجراد: يعتبر من أخطر الأفات التي أضرت بالجزائر في العهد العثماني وتسبب هو الأخر في حدوث المجاعات ويرجع ظهوره إلى العوامل المناخية المرتبطة بالمناخ الصحراوي في الجنوب وتأثيره على الهضاب العليا الرعوية في الوسط ومناطق التل الزراعية الخصبة المحاذية للبحر في الشمال. فكان زحفه متوقعا كل أربع أو خمس سنوات فأثرها لا يتجاوز في

[1] – عقاد سعاد المرجع السابق ، ص 60.

[2] – أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص 155.

[3] –ناصر الدين سعيدوني ، دراسة في الملكية والوقف ،المرجع السابق ص 103.

[4] _ عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص 67.

غالب الأحيان تضرر المحاصيل الزراعية . وتؤثر في الإنتاج بنسبة قليلة .[1] ونذكر بعض السنوات التي عانت فيها الجزائر من أسراب الجراد.....1722_1804_1815_1819 وأخطر هذه السنوات نذكر.

*- **جراد (1722م)** : إجتاح الأراضي والحقول قضى على الأخضر واليابس.

*- **جراد(1815م)** : كان ظهوره مفاجئ في نهاية الربيع وبداية الصيف وقت نمو المحاصيل وإخضرار الأرض وكانت أسرابه كثيفة حيث غطت الحقول والبساتين بسهل متيجة ومنطقة الساحل وفحص كل الجزائر والبليدة والقليعة . وقد جاء وصفه في تقارير القنصلية الفرنسية بهذه العبارة "**في صائفة عام 1815 حل بمملكة الجزائر جيش من الجراد قدم من الصحراء فدمر جزء كبير من المحاصيل**[2] ، وفي سنة 1816م هلك فيها الكثير من السكان وإنعدمت فيها الفلاحة وزالت نباتات الحقول من جراء زحف أسراب كثيرة من الجراد.

*-**جراد 1800م:** إظطر الداي مصطفى باشا لإستراد الحبوب لتغطية إحتياج مدينة الجزائر.

*-**جراد 1819:**حيث قام الداي حسين باشا من شراء كميات من الحبوب ثم إستردادها من موانئ البحر الأسود وبلغت 50000 صاع لإطعام سكان الجزائر[3] .

هـ- الفيضانات: من أهم الكوارث التي ألحفت هي الأخرى الضرر بالجزائر مسببة مجاعات وموت عدد كبير من السكان وتضرر الحياة الإقتصادية وتفشي الأمراض القاتلة وإتلاف المحاصيل الزراعية وتدمير المباني كلياً وتناقص نسبة السكان بالمناطق المتضررة ومن أهم الفيضانات التي شهدتها البلاد أنذاك1791_1812_1816 وأدت إلى إستياء الأوضاع

[1] _محمد الزين ، نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية أواخر عهد الدايات ، مجلة البحوث 2012، جامعة سيدي بلعباس الجزائر ، ص 131.

[2] – ناصر الدين سعيدوني ، الملكية والوقف ، المرجع السابق ، ص 101.

[3] – ناصر الدين سعيدوني / البوعبدلي ، ص 90.

الإجماعية بسبب غلاء المعيشة وإرتفاع الأسعار . وإتلاف المزروعات كليا وبقيت معظم الأراضي الزراعية بدون إستغلال وتحول جزء كبير منها مؤسسة الأوقاف[1].

هـ- طبيعة المناخ: كان للظروف المناخية ونوعية التربة ونمط العيش تأثير مباشر على الزراعة ..... فإختلاف المناخ من منطقة إلى أخرى أدى إلى عدم توازن الزراعة فإختلفت زراعة البقول والحبوب بالسهول الساحلية وإختصاص الجبال بالأشجار المثمرة والإعتماد على زراعة معايشة بسيطة في الهضاب العليا القسنطينة أما الرعي فكان بالسهول الوهرانية والأطلس الصحراوي وأصبح السكان يعتمدون في عيشهم على الرعي الموسمي والزراعة المروية من الوديان[2].

2-العوامل الصحية:

لقد تعرضت الدولة الجزائرية في الفترة العثمانية لإنهيار داخل القطاعات الزراعية نتيجة الأوبئة والأمراض المختلفة التي إجتاحت المنطقة .

1-2_مرض الطاعون (وباء الطاعون): يعتبر من أهم الأمراض التي تعرض لها المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني ويطلق إسم الطاعون على كل مرض معدي ومهلك. قال الرسول صلى الله عليه وسلم "....إن الطاعون رجز على من كان قبلكم أو على بني إسرائيل فإذا كان بالأرض فلا تخرجوا منها فراراً منه. وإن كان بأرض فلا تدخلوها". (صحيح البخاري)[3] ويعود تاريخ ظهور وإنتشار هذا الوباء في عام 948هـ /1541م وظل يجتاح البلاد طيلة العقد الأخير من القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن 19 أي سنة (1822م/1238هـ) وبقي

[1]- مجاهد يمينة ، تاريخ الطب في الجزلئر في ظل الإستعمار الفرنسي (1830-1962) رسالة دكتراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، إ شراف د،أ فغرور دحو ، 2017-2018 جامعة وهران ، ص 54.

[2] _ناصر الدين سعيدوني /البوعبدلي ،المرجع السابق ، ص 55.

[3] _ عبد الجليل رحموني ، المرجع السابق ، ص 127.

في الظهورمن فترة إلى أخرى وكان له تأثير كبير على الأحوال الزراعية ، تلك التي حدثت في السنوات التالية[1]:

* **وباء (1784_1788م):** قام بحصد الكثير من الأرواح البشرية (مسلمين، ويهود) وبالأخص سكان مدينة الجزائر وهوما دفع بالعديد من الأسر لمغادرة المدينة وبقي حوالي 5000 نسمة . وقد بلغ مجموع الضحايا حسب الإحصائيات ب16721 فرداً في ظرف سنة واحدة منهم 14334 مسلمين و1774 يهوديا و613 مسيحياً وحتى الماشية لم تسلم من هذه الأمراض[2].

وباء (1799م): وقد حل مدينة قسنطينة وإنتشر حتى وصل لأقصى الجنوب حيث حصد العديد من الأرواح يوميا مابين 100إلى 120 يوميا [3].

***وباء(1793_1804م):** ألحق ضرراً كبيرا في الإنتاج الفلاحي بعدما إنتقلت العدوى للفلاحين . وأدى بمغادرة عدد كبير من سكان الجزائر وهلك فيه أكثر من 12000 شخص من سكانها ومن شدة هول الوباء أخليت مدينة وهران كذلك من سكانها.

*- **وباء (1816_1822م):** إنتشر بشكل واسع مخلفا أثاراً كبيراً بالفلاحين حيث غادر أغلب الفلاحين حقولهم وترك مزارعهم وأراضيهم وكادت المحاصيل تنعدم في الأسواق[4].

ولقد قدرت بعض التقارير عدد ضحايا هذا الطاعون في مدينة الجزائر وفحصها ما بين 21 جوان 1817م إلى 6 سبتمبر 1816م ب 13330 ضحية منهم حوالي النصف 60953

[1] _ عقاد سعاد ، المرجع السابق ، ص 61.

[2] _ ناصر الدين سعيدوني ، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية ، المرجع السابق ، ص ص 110-111.

[3] – محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 46.

[4] – محمد بن جبور ، الوضع الصحي بالجزائر في أواخر العهد العثماني ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية ، العدد 7، جامعة جيلالي لياس ، سيدي بلعباس ، الجزائر 2013 ، ص ص61 – 60.

فرداً هلكوا في النصف الأخير من عام 1817م. وقد إختلف الكتاب والباحثين في تحديد أسباب إنتشار هذا الوباء ووصوله الى الجزائر[1] .

فحسب رأي ماريشكا الذي أكد سبب إنتشار العدوى سنة 1816م جاءت عن طريق سفينة سويدية قدمت من أزمير في الأناضول يوم 12جانفي 1816م وهناك يتهم إفريقيا البارجة اليونانية التي خرجت ببيروت يوم 22 جانفي 1816م ،وهناك من يقول بأنها إنتشرت عن طريق التجارة بين الجزائر ودول أروبا [2].

وبغض النظر عن الأسباب مجيئه وكيف كانت البداية والنهاية إلا أن إنعكاسه على مختلف الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وأدى إلى تناقص عدد السكان في المدن والأرياف بشكل محسوس خاصة منطقة عنابة فحرم سكانها من ممارسة عملهم ، وبمدينة قسنطينة تحصد الأرواح يومياً حوالي 30 شخصاً ، ومدينة بجاية وجيجل ووهران يهربون إلى أعالي الجبال[3] .

[1] – ناصر الدين سعيدوني ، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية ، المرجع السابق ، ص 111.

[2] _ خير الدين سعيدي ، المجاعات والأوبئة في الجزائر خلال العهد العثماني (1700–1830م) ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، جامعة قالمة ، 2018–2019م ، ص 45.

[3] _ محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 53.

2-2 المجاعات : تعرضت البلاد لتدهور كبير من حيث الوضع الإجتماعي والإقتصادي مما إنجر عنه سلسلة من المجاعات مهلكة لعدة سنوات متلاحقة نذكر أهم المجاعات التي شهدتها:

1- مجاعة (1579-1580م):فقد ذكرت المصادر **أن** الناس كانوا يموتون من جراءها بأعداد لاتحصى فقد قدر عدد ضحايا هذه المجاعة بحوالي 5656 شخصاً[1].

2- مجاعة (1779-1796م) : في فترة باي وهران والتي عانت منها البلاد بسبب القحط الذي كان السبب الرئيسي في حدوث هذه المجاعة ولمواجهة هذه المشكلة لجأ باي وهران إلى شراء كمية الحبوب الموجودة في البايلك ومساعدة المحتاجين [2].

3- مجاعة 1800م:عرفت البلاد في هذه السنة مجاعة مهلكة ادت إلى إخلاء الأسواق بدون أقوات ، وهو مادفع بالداي مصطفى باشا إلى إستراد كمية من القمح من موانئ البحر الأسود وتشديد الجنود على حراسة المخازن[3].

4- مجاعة (1804-1807م): حدثت مجاعة وقحط شديد في البلاد دام لمدة 3 سنوات اثر على الضعفاء خاصة وذكر صالح العنتري **قائلاً** ""**تشتت الناس على منازلهم وتفرقوا بسبب يبس الزرع وعدم الحرث ونزول القحط حتى وصل بهم الحد يقتاتون الدم والميتة نتيجة إرتفاع أسعار الحبوب وإستمر هذا الغلاء لمدة سنة كاملة وحددت أسعار ب صاع واحد من البر بخمسة عشر ريالة و صاع من الشعير بسبع ريالات** ""[4] ودامت هذه الأسعار حتى سنة 1808م.أما المحاصيل الأخرى فقد كانت رخيصة الثمن إلا النفوذ كانت قليلة بأيدي الناس. وهذا مادفع الرعية بالتعبير عن هذا القحط والتغني للمحصول وقولهم:

القمح يا باهي اللون من شيعتك لا زيادة

---

[1] -- ناصر الدين سعيدوني / البوعبدلي ، المرجع السابق ، ص 220.

[2] _ عبد الجليل رحموني ، المرجع السابق ، ص 130.

[3] _ ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي ، ص 53.

[4] _ صالح العنتري ، مجاعات قسنطينة ت وتقديم رابح بونار ، الشركة الوطنية ن، ت ، الجزائر ، 1349هـ-1974م،ص34.

أنت قوت كل مسكين بك الصلاة والعبادة

حتى يقولون في أخره أمن سيبت نبات الحجبة والوسادة[1].

5- مجاعة عام 1820: عدم تزويد الأسواق بالحبوب وهوما دفع بالباي للخروج إلى الأرياف وجمع الحبوب المخزونة حتى لو تطلب الأمر القوة من أجل مساعدة الفقراء وحل هذه المشكلة وكانت لهذه المجاعة أثار وخيمة لما سببه من وفيات وسوء في الأوضاع الإقتصادية[2].

المبحث الثاني: العوامل السياسية

1- سياسة الحكام:

أ -**سياسة الاحتكار:** حاول الحكام استلاء على الأراضي المنتجة للحبوب وتسخير الفلاحين لإنتاج كمية كبيرة من المحاصيل قصد تصديرها إلى الخارج عن طريق البايلك ووكلاء البايلك والمتعاملين معهم وبعض الشركات الاحتكارية الاوروبية وقد دعت الحاجة الاقتصادية إلى انتهاج أسلوب الاحتكار القمح ومحاولة خلق زراعة موجهة منن البايلك وذلك سبب تضاؤل مداخيل الجهاد البحري فقد أنشأت مطامير البايلك في المراكز والحميات وخصص جزء من تحصينات المرسى مدينة الجزائر لحفظ فائض الموارد الأولية كالزيت والزبدة والحبوب. فخصصت ما بين 8و 10 مخازن لحفظ الحنطة سعتها الإجمالية من 160 إلى 200 ألاف.[3] كما أدت هذه السياسة التي انتهجتها الدولة الرامية إلى احتكار الإنتاج وتسخير الفلاحين إلى اضطراب في الإنتاج وإرتفاع في أسعار المحاصيل الزراعية كالحبوب (القمح ، الشعير).

[1] – عبد الجليل رحموني ، المرجع السابق ، ص 131.

[2] _ صالح العنتري ، المرجع السابق ، ص 28.

[3] _ ناصر الدين سعيدوني / البوعبدلي ، المرجع السابق ، ص 56.

ومن الملاحظ أن هذه السياسة المنتهجة دفعت إلى إستيراد كميات كبيرة من الحبوب لتغطية متطلبات الجزائر.

ب –السياسة الضريبية: كان للنظام الضريبي تأثير كبيرعلى الحياة الإجتماعية وعلى علاقة السكان بالسلطة والذي يميز طريقة التعامل بين الأهالي ورجال البايلك وذلك من خلال أساليب النظام والضرائب . وعمل بالسياسة العثمانية المجحفة ضد السكان التي إتصفت بالنفور وإنعدام الثقة والعداء . لأن الرعية كانت محل إستغلال من طرف الحكام ،من خلال فرض ضرائب ويستوجب عليهم دفعها بالإعتماد على السلطة أو القوة (رجال الطرق الصوفية) .وهذا ما أدى لإستياءالعلاقة بين السكان والسلطة[1] .

كما أثرت هذه السياسة على الزراعة وذلك بعد أن إرتفعت قيمة الضرائب التي كانت تفرض على الفلاحين وأصبح هؤلاء يدفعون أضعاف المبالغ وهو ما دفع بهم للتخلي عن خدمة الأراضي والتنقل إلى المناطق الأخرى كالجبال والصحاري والتخلص من الإستغلال الذي يتعرضون له من طرف الحكام رغم دفعهم لهذه الضرائب. بالإضافة فإن هذه الضرائب لم تكن محددة أو موحدة وكانت غير عادلة بحيث تمنح الإمتيازات للمتعاملين مع السلطة[2].

[1] _ عقاد سعاد ، المرجع السابق ، ص ص 126–127.

[2] _ ناصر الدين سعيدوني ، الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني ، مجلة دراسات تاريخية ، ع 44 ، 1992 ، ص 219.

في حين كانت سكان المدن لا تتعرض لدفع الضرائب سوى ضرائب محددة ولكن عكس سكان الأرياف تفرض عليها دفع الضرائب وإلتزمت بدفع أكبر نسبة من الطالب المخزنية وهذا ما أدى إلى عدم التوازن في توزيع الضرائب بين عالم الأرياف والمدن فنتج عنه تدهور مستوى معيشة سكان الأرياف الذين كانو يعانون من الكوارث الطبيعية والأحوال الصحية المتدهورة[1].

2- تأثير الثورات على النظام الفلاحي:

إن الإنتعاش والهدوء الذي عرفته الجزائر في النصف الثاني من القرن 18م يعود إلى الإقتصاد الذي كان سبباً رئيسيا في إستقرار نظام الحكم . فقد مرت الإيالة سوى بأربع دايات في مدة 5 سنوات وذلك في الفترة الممتدة من (1748_1789) عكس ما وقع في أوائل القرن 18م حيث عرف ضغطاً ماليا أثر على الإقتصاد في حدوث تعاقب 6 دايات على الحكم مدة سنة (1805_1817) لكل داي نهاية أليمة. وهذا أثر على الوضع السياسي للبلاد وأحدث إضطرابات على الجهاز الحاكم للبلاد . وأدى إلى ظهور إنتفاضات داخلية مع نهاية القرن الثامن عشر في مختلف أنحاء البلاد وفي مطلع القرن 19 شهدت الجزائر سلسلة من الثورات كان على رأسها منتوج الزوايا أرهقت النظام الحربي للجزائر . وكانت عاملا رئيسيا في زوال التواجد العثماني[2] ومن أهم هذه الثورات:

أ) ثورة إبن الأحرش*1804م (الشرق الجزائري): في الشرق الجزائري:نسبة إلى محمد عبد الله الشريف الملقب بإبن الأحراش تزعم الإنتفاضة في منطقة الشمال القسنطيني في عهد الداي مصطفى باشا (1798_1805) إكتسبت هذه الثورة طابعاً مقدساً بعد إن إنظم إليها العديدين

[1] _ فلة القشاعي ، المرجع السابق ، ص 14.

[2]- حنيفي هلايلي ، المرجع السابق ، ص 22.

المرابطين أمثال سيدي بن عبد الله الزبوش وهو ما جعل العديد من القبائل تدعم هذه الحركة أولاد جيدون وبني حالم وبني خطاب وغيرهم من القبائل[1] وتعود أسباب هذه الثورة إلى ما يلي:

_ توفر عنصر الزعامة المتمثل في شخصية إبن الأحرش .

_ إستعداد السكان للثورة بسبب التصرفات الجائرة لبعض الحكام و إنتهاج البايات سياسة مالية مجحفة هدفها إستخلاص الضرائب ولو بتجنيد الحملات ومعاقبة الممتنعين وإعتمادهم أسلوب القمع العسكري عند حدوث أي تمرد أو عصيان .

_ معاداة شيوخ الزوايا وتجاهلهم ومحاولة إخضاعهم والتضييق عليهم .

_شدة المجاعة وإشراف الضعفاء على الهلاك وتشتتوا وترحلوا على منازلهم وتفرقو بسبب الهول والمصائب وبسبب الزرع وعدم الحرث ونزول القحط والفتن وإرتفاع أسعار الحبوب [2].

بدأ حركته في واد الزهور وإستطاع في فترة وجيزة كسب المساندين لحركته وكون جيشاً كبيرا يفوق 10 ألف رجل بعد إغرائهم بحيله وطمعهم في الغنائم وقصد قسنطينة للإستلاء عليها متزعما أنه مزعوما بذلك وبعد وصولهم إليها دخل بمجرد الدعوة وتحالف مع مرابط ميلة يدعى الزبوشي وكانت الحادثة في يوم ممطر حيث قام إبن الأحرش ومن معه بتحويل مسير

" واد الزهور" على تلك المرجة [3]

فصارت مثل الصبغة وإبتلعت أرجل الخيل على البوادي والرجل إلى الركبة وتمكن من سحق جند عثمان باي وقتله في معركة واد الزهور سنة 1804م [4].

---

[1] _ حنيفي هلايلي ، المرجع السابق ، ص 23.

*– ابن الأحرش : هو أحمد بن الأحرش فتى مغربي مالكي المذهب ودرقاوي الطريقة درعي النسب جاء لتلك القبائل وإدعى أنه الإمام المهدي المنتظر ، كان صاحب شعوذة وحيل وخبر ذو شخصية غامضة ،فرأت منه الناس العجائب فنصروه وعقدو له البيعة .....(انظر عقاد سعاد المرجع السابق ، ص 127) .

[2] – ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، المرجع السابق ، ص 294.

[3] –عقاد سعاد ، المرجع السابق ، ص 128.

[4] –أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص 86.

وقد نتج عن هذه الثورة (إبن الأحرش غنم عدد كبير من غنائم وأموال لاتحصى وتمكن من القضاء على الإضطرابات الإقتصادية والمجاعة التي يعاني منها سكان الأرياف والمدن وإنتهت بالقضاء على حامية بايللك الشرق . وتمكنت قوات إسماعيل باي قسنطينة بمساعدة القبائل من القضاء على هذه الثورى بعدما إستغرقت مدة 4 سنوات[1] .

وتبدأ المرحلة الأخيرة من حياته التي تعرض فيها للمصائب والصعوبات والمطاردة من طرف الإنكشارية فإختفى لفترة وجيزة ثم ظهر بجيش كبير من جديد بنواحي بجاية محاولا الإستلاء عليها لكنه فشل مجدداً ، ثم توجه نحو الغرب الجزائري لمناصرة الشريف الدرقاوي [2] ، ولما بلغ شريف خبر مقتل عثمان باي قسنطينة إجتمع لديه أهل المخزن وخرج في طلب إبن الأحرش فقتله إبن الشريف" الثائربها "، وإنطفئت نار الفتنة وإنتهى إبن الأحرش وإنتهت ثورته معه.[3] ويجدر القول بأنها ثورة شعبية وإنتفاضة فلاحية على المظالم والقهر التي كان يعاني منها سكان الأرياف الجزائرية أواخر العهد العثماني[4] .

لقد كان لهذه الثورة أثر كبير أدى بالعديد من الفلاحين لتخلي وهجرة أراضيهم الواقعة ضمن نطاق المواجهة والبحث عن ملجأ أكثر أمناً و إستقراراً ، وهو ماأدى إلى العديد من الإضطرابات في عمليتي الحرث والحصاد وإنخفاض كبير في إنتاج القمح [5]. وندرته في الأسواق و إرتفاع أسعاره وبقيت في الإرتفاع حتى سنة 1808م أخذت تنخفض وعادت إلى مستواها الطبيعي .[6]

---

[1] –حنيفي هلايلي ، المرجع السابق ، ص 23.

[2]–ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، المرجع السابق ، ص 286.

[3] _ محمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص 87.

[4] –ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، المرجع السابق ، ص 294.

[5] – خير الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 82.

[6] – صالح العنتري ، المرجع السابق ، ص 13.

ب- الثورة الدرقاوية (1805-1813م)(الغرب الجزائري): تنسب هذه الثورة إلى عبد القادر بن الشريف ويعرف لدى العامة بإبن شريف الدرقاوي* والمعروف أن الدرقاوي إنتصر على مصطفى العجمي في معركة الفرطاسة * بين مينا وواد العيد عام 1805م [1].

قام بنصرته وكثر أتباعه خاصة القبائل الصحراوية وزاد إحترامهم وتقديرهم له كما يشتكون له مظالم العثمانيين ، فعمل على تهديد العثمانيين في المنطقة الغربية الجزائرية وقام بجمع جيش من قبائل الصحراء والإستعداد للحرب ضد العثمانيين محللاً دماءهم وأموالهم وجذب القبائل لمساعدته في ثورته ضد الأتراك مستغلين الرعية بسبب الضرائب المفروضة[2] .

فتمكن من السيطرة على معسكر وكل من مليانة شرقا إلى وجدا غربا ... كما قرر مهاجمة وهران وفرض حصار دام 8 أشهر ، ولما وصل الخبر إلى الداي محمد بن عثمان المعروف بالمقلش جمع جيوشه وإتجه نحو الدرقاوي فإلتقى الفريقان بمنطقة "فرطاسة" في 4 جوان 1805م وإشتد القتال وإنتصر الدرقاوي على الباي . ثم قام الدرقاوي بالإتجاه لمهاجمة الأتراك بوهران في 6 جوان منادياً كل القبائل للوقوف معه وجمع العديد من المساندين وسبب مسانديه يعود للتخلصهم من الضرائب المفروضة عليهم ، وإنتصر عليهم في العديد من المعارك وكانت نهاية الشريف في مدينة معسكر ، بعد أن أرسل الداي بحرية تصل لوهران ومحاصرته من طرف قبائل المخزن.

أثرت هذه الثورة خاصة على سهول غريس حيث أتلفت المزارع وأفسد الزرع وقتلت الماشية وإرتفاع أسعار الحبوب وأغلقت الطرق وصاروا يأتون بالقمح من الجزائر من البحر

---

[1] – حنيفي هلايلي ، المرجع السابق ، ص 23.

*– عبد القادر الشريف الدرقاوي : الفليسي من أبي الليل المتفرعة على قبيلة من مشايخها، درس بمسقط رأسه ، إلتحق بزاوية القيطنة وتعلم من مشايخها وعلماءها ، إنتقل إلى المغرب الأقصى وأخذ من علماءها ، حيث إلتقى بشيخ مولاي العربي الدرقاوي بزاوية بوبريج ، وإتبع طريق الدرقاوية .(أنظر عقاد سعاد ، المرجع السابق ، ص 131).

*– الفرطاسة : تقع هذه القرية في جنوب مدينة غليزان وتعرف بوادي الأبطال .

[2] – عقاد سعاد ، المرجع السابق ، ص 132.

وهو مادفع بالعديد من القبائل لهجرة أراضيهم [1]مثل قبائل بني عامر إلى المغرب الأقصى وهذه الهجرات أدت إفراغ الحواضر الكبرى مثل (تلمسان ، مازونة ، معسكر ، قسنطينة) بسب عدم الإستقرار [2].

ج- الثورة التيجانية (1826م): تنسب هذه الثورة إلى محمد الكبير التيجاني * من قبيلة أولاد ماضي قرب الأغواط ، توسعت نفوذه أواخر العهد التركي وكان لها أتباع كثيرو في الصحراء وقد أظهر حكام الإيالة لهم العداء وقام بإرسال الحملات العسكرية إلى مقر الثورة بعين ماضي قرب الأغواط من 1787م إلى غاية 1827م وقد بدأ هذا منذ الإعلان عن تأسيسها عام 1782م.[3]

إندلعت هذه الثورة بقيادة شيخ الطريقة التيجانية أحمد بن سالم التيجاني سنة 1826م .نتيجة تضررها من مظالم المخزن والجبايات الثقيلة المفروضة حيث تخالف التيجاني مع قبائل الحشم في معسكر ورجال عين ماضي حيث كون جيشاً بلغ 600 رجل بإتجاه معسكر سنة 1827م. وقاموا بمواجهتهم وإشتد القتال والستلاء عليهم حيث قام الداي بشراء القبائل التي تدعم التيجاني فعرض عليهم مبلغ 100000 أي مايعادل 0.93 فرنك للتخلي على التيجاني ولم يتبقى من رجاله سوى 300 من الأعراب وقتلوا جميعا وقتل معهم تيجاني وقاموا بقطع رأسه ورجله ورأوس أتباعه وبعث بها الباي أمامه للمعسكر ، ورجع الباي منتصراً إلى وهران في عزه وإكرمه وبعث برسالة لقائد مليانة يخبره بنصره وأنه تخلص من الظالم إبن التيجاني وأحزابه

---

[1] – سعاد العقاد ، المرجع السابق ، ص 140.

[2] – صالح عباد ، المرجع السابق ، ص204 .

[3] – حنيفي هلايلي ، المرجع السابق ، ص 25.

*– وهو أحمد بن محمد الشريف التيجاني أبو عباس (1747م–1815م)، شيخ الطريقة التيجانية بالمغرب وعالم بالأصول والأدب ولد في عين ماضي ، دخل فاس عام 1171هـ وسمع منها الحديث ، درس بتلمسان ، وإنتقل نحو تونس ثم عاد إلى فاس .....(أنظر صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 176).

وقطعنا رؤوسهم وسلبنا كل مايملكون من خيول وإبل والحمد لله على هذا النصر فقد خلصت الناس من ظلمه وفساده ...."[1] .

3- تأثير الأدوات البدائية المستعملة في الزراعة: إضافة إلى العوامل السابقة فقد كان للوسائل المستعملة في الإنتاج الفلاحي أثر كبير عليها بحيث أثرت سلباً في تطوير الإنتاج الفلاحي ويضاف إلى هذا استعمال المنجل البسيط لحصاد السنابل والالتجاء إلى رماد الأعشاب المعروفة وفضلات الحيوانات لتخصيب التربة وعند عدم توفر هذه الأسمدة يلتجئ الفلاح إلى ترك الأرض ولمدة سنة أو أكثر لتستعيد خصوبتها. [2] فمثلا عدم تطور المحراث الخشبي الثقيل المستعمل وتقنية الري وترك الأرض البور وإهمال إصلاح المستنقعات كلها ساهمت في عدم زيادة الإنتاج وتطويره وكذلك أن التربة لا تتوفر على المواد الخصبة لها.[3]

نستنتج مما سبق أن للعوامل الصحية والطبيعية أثر بليغ على الزراعة و المجال الإقتصادي فإنتشار الأمراض والأوبئة وغيرها من الكوارث الطبيعية كاد أن يأدي إلى موت العديد من السكان وحدوث أزمات إقتصادية نتيجة إتلاف الزرع وإرتفاع الأسعار وقلة الإنتاج ، فلفلاح في الريف أكثر تضرراً وعرضة للأمراض بسبب المستنقعات والمياه الراكدة في العديد من المناطق وسوء التغذية والمجاعات . كما تضررت المزارع بسبب الكوارث الطبيعية المختلفة (جراد ، فيضانات ، زلازل) وإنكمشت الأراضي الزراعية وتقلصت وتحولت حياة الفلاح إلى إهمال وترحال.

---

[1] – بن عودة الموزاري ، المصدر السابق ص 360.

[2]– سعيدوني و بوعبدلي، المرجع السابق ، ص57

[3]– فلة القشاعي ،المرجع السابق ، ص13

إضافة إلى سلسلة الثورات التي أدت إلى إضعاف القدرة الاقتصادية وتدني المستوى المعيشي وهجرة الفلاحين وإخلاء الأرض وكذلك عدم الاستقرار والخوف الدائم الذي تخلفه الحروب وكذا الفساد الذي ينتشر من خلالها وكل هذه العوامل تأثر سلبا على الحياة الفلاحية كون الأرض مرتبطة بالإنسان .

الخاتمة

الخاتمة:

في الأخير وصلت من خلال ما سبق إلى أبرز و أهم النتائج وهي كالتالي:

_إن الاقتصاد في الجزائر خلال العهد العثماني كان قائما على الفلاحة في الريف و التي عرفت تنوعا في ملكيات الأراضي و المحاصيل الزراعية (من حبوب ، وأشجار مثمرة ،ثروة حيوانية، ثروة سمكية)، رغم كل المشاكل التي كان يعانيها الفلاح و كذلك الظروف الصعبة تصلب السلطة في جميع الضرائب.

_تعددت و تنوعت المحاصيل الزراعية وذلك لخصوبة الأرض فقد كان الفلاح يهتم بالمحاصيل التي تشكل له أرباح مثل الحبوب و الخضر و الفواكه ،وكذلك اهتمامه بالجانب الحيواني من تربية المواشي و الأبقار.

_كان نظام استغلال الأراضي نظاما محكما مما ساعد على الإضافة من وتيرة الإنتاج ورفع الاقتصاد من خلال القوانين التي وضعتها السلطة العثمانية في كيفية و طرائق استغلال الأراضي.

– إن النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون في الجزائر ، خاصة أواخر العهد العثماني تنوع بحسب تنوع الملكيات الزراعية ، كما أنه أثقل كاهل الفلاحين الذين اضطروا إلى اهمال أراضيهم واللجوء للرعي كوسيلة لكسب قوتهم و لسهولة الفرار بمواشيهم من البايلك عند مداهمتهم لجباية الضرائب.

_شهدت الجزائر خلال العهد العثماني أوضاع اجتماعية أثرت على الحياة السياسية أهمها الكوارث الطبيعية (الزلزال ، الجراد ، الجفاف) و أوضاع صحية التي كان لها تأثير على النشاط الفلاحي خاصة.

_الزراعة في العهد العثماني كانت زراعة معاشية قليلة الإنتاج استعمل فيها الفلاحون أدوات بسيطة و أسمدة و أساليب ري بدائية ،أما الأرض فكانت للأفراد و العروش ببايلك وكثير من الأراضي الخصبة كانت مملوكة من طرف المسئولين العثمانيون.

الخاتمة:

_إن تركيز العثمانيون على الفلاحة ،يعود إلى إدراكهم لأهمية هذا القطاع ،في تعزيز حكمهم و إخضاع السكان لطاعتهم وما يؤكد على ذلك التنظيم الذي طبقوه لتحديد طبيعة ملكية الأراضي الزراعية و طريقة توزيعها و أساليب استغلالها و النظام المتبع في جميع الضرائب.

_كانت للإجراءات الجبائية متزايدة ،حيث أحدثت أزمات تجسدت في انتفاضات المجتمع الريفي تعبيرا منها على سخطهم وعدم رضاهم على الأوضاع الاقتصادية التي كانوا يعيشونها ،ومن أهم هذه الانتفاضات تمرد إبن الأحرش و انتفاضة الدرقاوية و التجانية.

_عدم اهتمام السلطة العثمانية والأخذ بعين الاعتبار الظروف الذي كان يعيشها المجتمع الريفي لاسيما في الفترة الأخيرة التي شهدتها من خلال الكوارث.

الملاحق

الملحق رقم 1:خريطة استعمال الأرض ونوعية الملكيات في العهد العثماني[1]

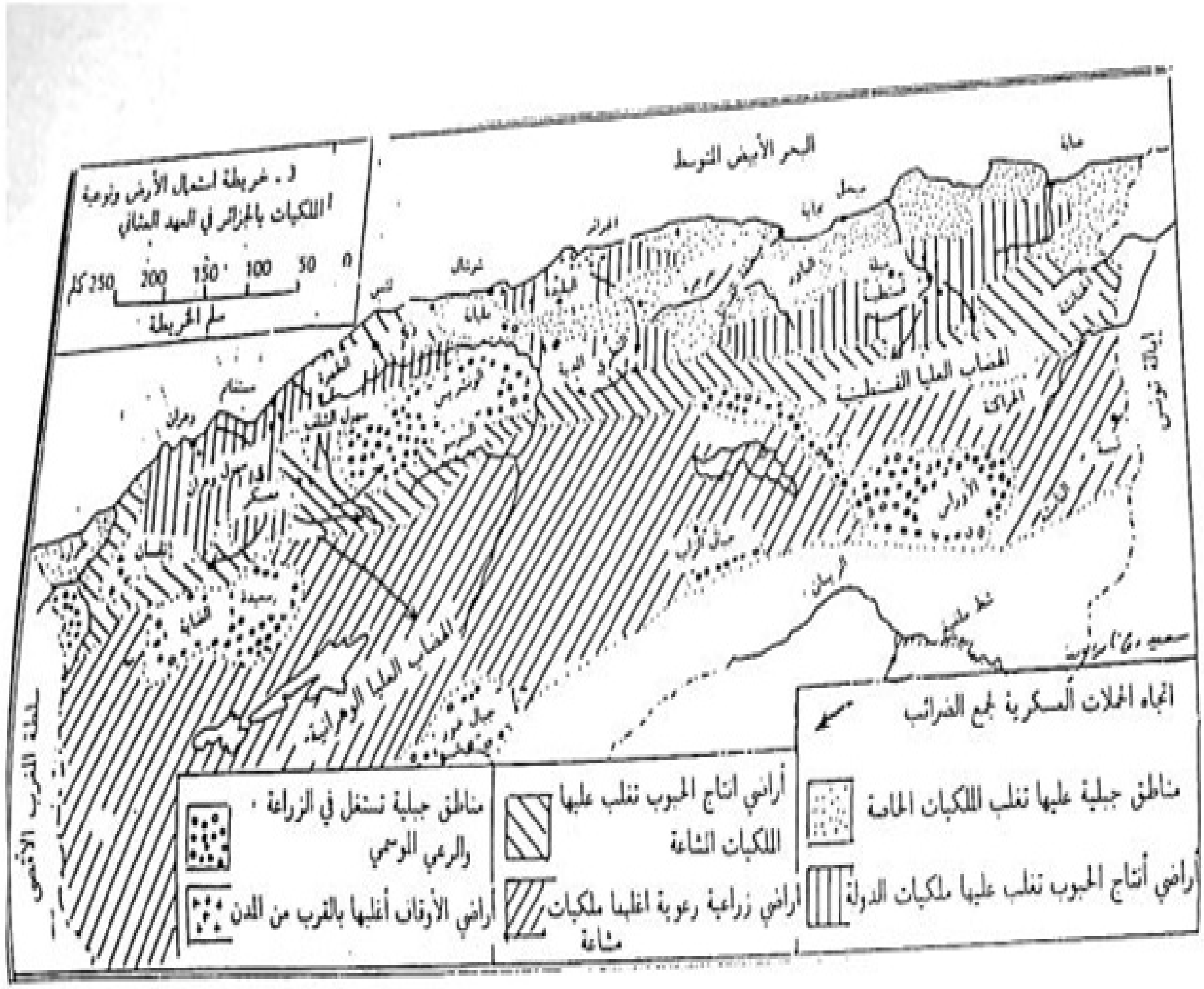

---

[1]ناصر الدينسعيدوني، دراسة في الملكية، ص 72.

الملحق رقم 2: خريطة الملكيات البايلك (عزل البايلك) بالجزائر الشرقية.[1]

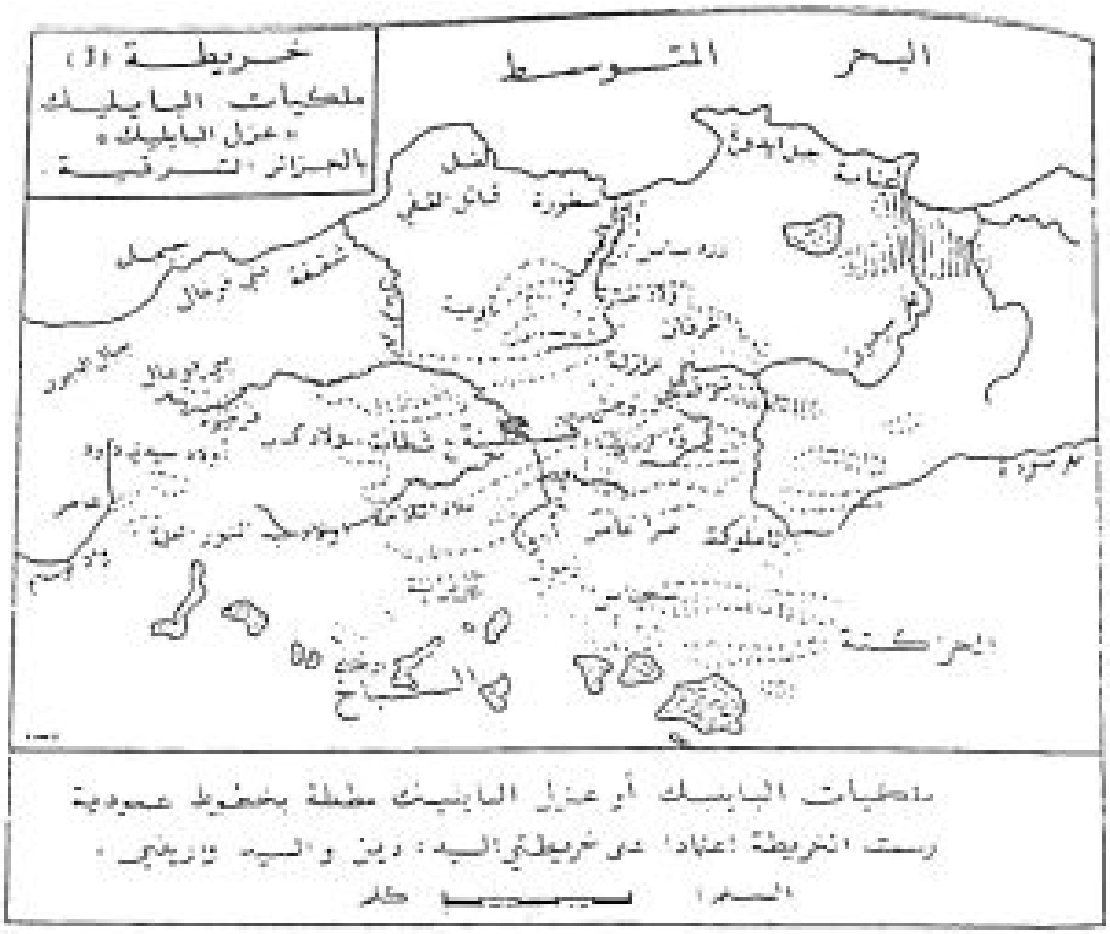

[1] المرجع السابق، ص 91

الملحق رقم 3: خريطة الجزائرالعثمانية ، واستعمال الأرض ونوعية الملكيات[1]

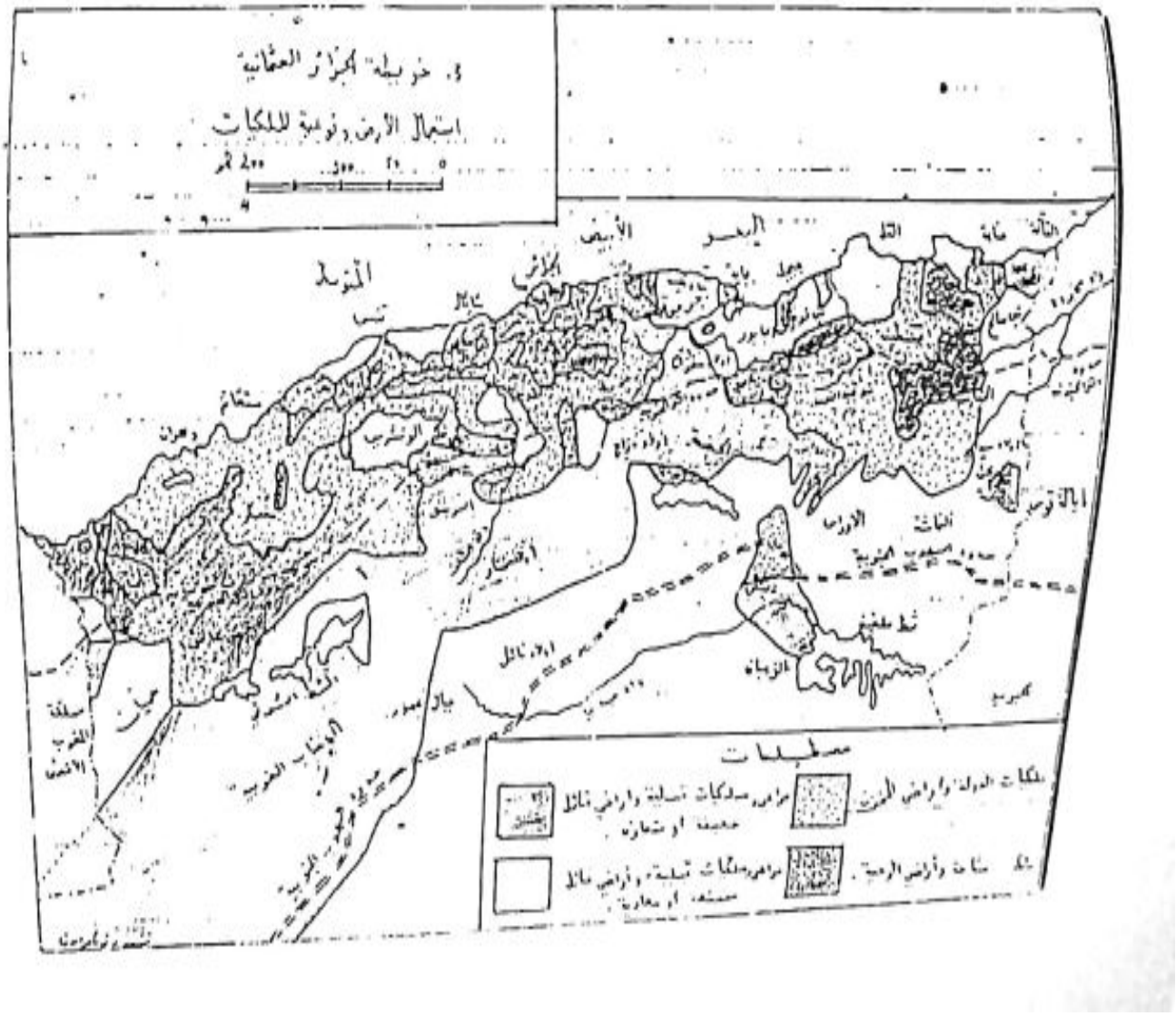

[1] المرجع السابق، ص92.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

آ_ من القرآن الكريم

1_ سورة الحجرات ،آية 78

ب_ المصادر باللغة العربية :

1) – خوجه حمدان ،المرآة،تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري ،ط2،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر،1982م.

2) – الزهار أحمد الشريف ،المذكرات ،دون طبعة ،دار البصائر ،الجزائر ،2009م.

3) – العنتري محمد الصالح ،سنين القحط و المسبغة ببلدة قسنطينة،منشور تحت عنوان مجاعات قسنطينة ،تحقيق و تقديم رابح بونار ، الجزائر ، سلسلة ذخائر المغرب العربي ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1974.

4) – وليام شالر،مذكرات شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816م_1824م ،تعريب و تقديم وتعليق إسماعيل العربي، الجزائر،شركة وطنية للنشر وتوزيع ،1982.

5) – بن عودة الموزاري ، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا ، إلى أواخر القرن التاسع عشر ، ت ،د الكتور ، يحيى بوعزيز ، ج1 ، دار العرب الإسلامي ، للنشر والتوزيع.

ج _مصادر فرنسية مترجمة باللغة العربية:

6) –وليام شالر،قسنطينة أيام أحمد باي 1832م_1837م،ترجمة وتقديم أبو العيد دودو ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر ،1989م.

7) – وليام سبنسر ،الجزائر في عهد رياس البحر ، تعريب وتقديم عبد القادر زيادية ، دار القصبة ، ن–ت،الجزائر 2006.

د_ المراجع باللغة العربية :

8) – محمد بن جبور ، الوضع الصحي بالجزائر في أواخر العهد العثماني ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية ، العدد 7، جامعة جيلالي لياس ، سيدي بلعباس ، الجزائر 2013.

9) –حنيفي هلال ،أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،ط1،دار الهدى للنشر و التوزيع عين مليلة ،الجزائر.

10)– الزوبيري محمد العربي ،التجارة الخارجية للشرق الجزائري من 1792م_1830م ،الجزائر، ط2،الجزائر، 1984.

11)–سعيدوني نصر الدين ، دراسة تاريخية في الملكية و الوقف والجباية ،ط1،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،لبنان ،2001.

12)– شلوصر فندلين ،قسنطينة أيام أحمد باي (1832م_1837م)،ترجمة وتقديم أبو العيد دودو

13)– عباد صالح ،الجزائر خلال الحكم التركي 1514م_1830م ،ط1،دار لهومة للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2012.

14)– حسان كشرود ، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوطانهم الإجتماعية والإقتصادية بالجزائر العثمانية من (1659–1830م) ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف الأستاذة فاطمة الزهراء قشي ، جامعة قسنطينة ، 2007–2008، ص 32.

15) _ معاذ محمد عابدين ، وقاسم محمد ، التزام الضرائب في الدولة العثمانية ، دراسة تاريخية شرعية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الإقتصاد الإسلامي م 29 ، ع 3 ، 2013

16)–محرز أمين ،الجزائر في عهد الأغوات (1659م_1671م) ،دون طبعة ،دار البصائر للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2008م.

17)- ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792م_1830م) ،ط2،دار البصائر ،الجزائر،2012.

18)- ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي ،الجزائرفي تاريخ العهد العثماني ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،ج4، 1984م.

19)- ناصر الدين سعيدوني ،ورقات جزائرية دراسات و أبحاث في التاريخ العهد العثماني ،ط2،دار البصائر ،الجزائر ،2012.

ذ_ المذكرات و الرسائل الجامعية :

20)- فلة القشاعي ،النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771م_1837م)،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، تحت إشراف نصر الدين سعيدوني (1989م_1990م).

21)- أرزقي شوتيام المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني(1519-1830م) رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر إشراف د،أ عمار بن خروف ، جامعة الجزائر 2006-2007م_

-22) دليلة رحمون ، السياسة الزراعية في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري (1830-1914م) مذكرة ماجيستير تحت اشراف الأستاذ رضا حوحو ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2012-2013م.

23)–جميلة معاشي ،الأسرة المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن (16م_19م) ماجستير في التاريخ الحديث ،للجزائر ،1992م.

24)– بلروات بن عتو ،المدينة والريف بالجزائر أواخر العهد العثماني ،رسالة دكتوراه جامعة وهران ،(2007م_2008م)

25)–سعاد العقاد ،الفلاحون الجزائريون و السلطة العثمانية (1519م_1830م) دار السلطان _أنموذجا_ ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ،جامعة وهران ،(2013م_2014م).

26) –يمينة درياس ، سكة الجزائرية في العهد العثماني ،رسالة دكتراه ، جامعة الجزائر 1988.

27)–عبد الجليل رحموني ، إهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية (1520–1830م) مذكرة نيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، سيدي بلعباس 1435–1436هـ –2014–2015م

28)–حوشين كمال ، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، أطروحة دكتراه ، جامعة الجزائر 2006–2007.

29)–توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1206–1282هـ)،(1792–1855م) ، اطروحة دكتراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة يوسف بن خدة الجزائر ،2008–2007م.

30)–مجاهد يمينة ، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الإستعمار الفرنسي ، (1830–1962م) رسالة دكتراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، اشرف ،د،أ فغرور دحو ، جامعة وهران 2017–2017م.

31)–– عائشة غطاس ، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700–1830م) مقاربة أجتماعية – إقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دكتراه ، دولة في التاريخ الحديث ،ج1، إشراف الدكتور مولاي بلحميسي ، جامع الجزائر 2000–2001م.

32)-خير الدين سعيدي ، المجاعات والأوبئة في الجزائر خلال العهد العثماني (1700-1830م) ، أطروحة لنيل شهادة دكتراه علوم ، جامعة قالمة ، 2018-2019م .

ر_المجلات :

33)-محمد الزين، نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية، آواخر عهد الديات ، مجلة البحوث، 2012، 17 ، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

34)-محمد دادة،الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية ، مجلة العصور الجديدة ، العدد7_8 ،جامعة وهران (1433م_1434م)_(2012م_2013م) .

35)- خيضر عقبة ، النشاط الإقتصادي بالجزائر في العهد العثماني مابين القرن 17-19م مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، جامعة الوتدي ع 6 مجلة دورية دولية محكمة .

36) -ناصر الدين سعيدوني ، الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني ، مجلة دراسات تاريخية ، ع 44 ، 1992 .

37)- محمد مؤيد المشهداني ، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني(1518-1830م)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة) م 5 ع 16 ،ط 2013م

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....	
إهداء.....	
مقدمة.....	
الفصل الأول : النشاط الفلاحي في الجزائر خلال العهد العثماني	
المبحث الأول :الملكيات الزراعية	6
1)الملكيات الخاصة.....	6
2) ملكيات لبايليك.....	7
_أراضي العزل.....	8
3) ملكيات المشاعة(أراضي العرش)	9
4) أراضي الوقف	10
5)أراضي الموات.....	10
المبحث الثاني :الإنتاج الزراعي و الفلاحي	10
أ_الحبوب.....	11
ب_) الأشجار مثمرة	12
البقول والخضار.....	13
2) البقول و الخضار.....	13
3) المزروعات الأخرى.....	13
4) الأشجار الغابية.....	14
5)تربية لنحل.....	17

6) زراعة النخيل.....	**18**
ج_الإنتاج الحيواني.....	**15**
1)تربية المواشي.....	**17**
2)الثروة لسمكية.....	17
فصل الثاني :طرق استغلال الأراضي والضرائب الفلاحية	
المبحث الأول :أدوات وطرق إستغلال الأراضي.....	20
1) وسائل الانتاج.....	20-21-22-12
2)طرق الإستغلال.....	24
_ أراضي البايلك : نظام الخماسة ، التويزة ، الحكور.....	24-25-26-27
_أراضي الملك	27
_ أراضي العرش	28
_ أراضي الوقف	28
المبحث لثاني :الضرائب الفلاحية.....	29
1) الضرائب الشرعية	30
آ _ العشور.....	30-31
ب _ الزكاة.....	32
2) الضرائب المستحدثة	33
أ_ المعونة و اللزمة	33
ب_ الغرامة	34
ج_ الخطية.....	36

الفصل الثالث : العوامل المؤثرة على الانتاج الفلاحي	
المبحثالأول : العوامل الطبيعية والصحية.....	**40**
العوامل الطبيعية.....	40
1) الجفاف	40
2) الجراد.....	40
3) الزلازل	42
4) الفيضانات	43
5) المناخ.....	44
6) الأساليب القديمة المعتمدة في النشاط الفلاحي.....	54
العوامل الصحية:.....	44
1) الأوبئة والطاعون.....	44
المبحث الثاني : العوامل السياسية.....	
1) سياسة الحكام.....	48
آ:سياسة الإحتكار.....	49-48
ب:سياسة الضرائب.....	49
2) الثورات 3) 	50-49- 52-51- 54-53
الخاتمة.....	
الملاحق.....	
قائمة المصادر والمراجع.....	
الفهرس.....	

فهرس الأماكن.....الصفحات

- بجاية.....13-34-46-

- البليدة..... 13-42-43

- تلمسان.....53-11

- الجزائر..... 6-7-11-13-14-15-16-17-20-22-29-33-40-42-43-45-46-48.

- جيجل.....13-35-46.

- سطيف.....13-3.

- الشلف.....13.

- عنابة.....13-14-20-46

- قسنطينة.....7-11-12-13-44-45-50-51-53.

- مستغانم.....11-13.

- وهران.....7-8-18-20-45-46-52-53-54.

- معسكر .....13-53-54.